الحدث الفلسطيني
صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

تموز 2020 م
العدد القادم آب 2020 م
Jul 2020
Next Issue Aug 2020
العدد 131 | السنة السادسة

قبل الخبر وبعده ...

الموجة الثانية من انتشار فيروس كورونا في فلسطين ... الأسباب والإجراءات

02

أجهزة التنفس الاصطناعي.. السلاح الأهم والمفقود في مواجهة كورونا

05

كيف نوظف علم الطاقة في مواجهة فيروس كورونا؟

08

رأي الحدث

قانون حماية الأسرة (2): المرأة وخطاب الفوضى والاستثناء

رولا سرحان

تورد عالمة الاجتماع المغربية فاطمة المرنيسي وجهة نظرها في مفهوم الخلاص عند عميد الأدب العربي طه حسين بالقول إن الخلاص عنده يبدأ حين يتم الحوار بين المُضطهِد والمُضطهَد، وبين القوي والضعيف، ولا يمكن أن يتم المضَي قدماً في حالة من حالات التطور دون أن يتعلم الرجال نسج علاقة مع الكائنات الأقرب إليهم، أي النساء اللواتي يتقاسمن معهن الفراش. فأي ابتعاث فكري أو تقدم أو سيادة أو عملية تحرر إنما ينشأ تطبيقها من مبدأ القبول بالحوار أي القبول بالآخر طرفاً مساوياً له في القدر والقُدرة، ونبذ الاَستبداد في التصرف وفي الرأي، وترك العَنف كفعلٍ مجسد لامتلاك السلطة ومشروعية ممارستها.

وتتجلى أبرزُ مظاهر خطاب السلطة الممارس حالياً، من قِبَل أي سلطة كانت، في فوضويته، أي أنها فوضوية كامنة في البنى المكونة لكل مركز للسلطة. وبالقياس على واحدة من جرائم عدة، كجريمة مقتل الفتاة "نورا شَاكر النتشة" وضياع جثتها لعشر سنوات في حفرة امتصاص قاذورات العائلة، ومن ثم قيام إحدى وسائل الإعلام بإجراء مقابلة صحفية مع ابن الفقيدة بصفاقة لا توصف، وصولاً إلى منع النائب العام النشر في القضيَّة، تتكشف معالمُ الفوضى تلك، وتتكشفُ معالمُ التواطؤ القائم على الاستثناء أيضاً.

ما هي فوضى الخطاب المقصودة هنا؟ عندما تكونُ حالةُ الاستثناء هي حالة الممارسة المستدامة تصبحُ بنيةً أصيلةً في التركيبة الاجتماعية والتركيبة السياسية. وهي بذلك، تمهد الطريق لحالة الفوضى في الخطاب وبالتالي الممارسة، فالأب يقتل ابنته لأن هنالك حالات استثناء تُتيحُ له قانونياً فعل ذلك، ولأن الأب مستثنى بفعل أبوته وذكوريته من اللوم الاجتماعي على اقترافه جريمة قتل، فالمدانةُ أولاً وأخيراً هي المرأة، بذريعة أنها لو لم تفعل ذلك، لما قام "هو" بفعل ذلك بـ "هي". لتكونُ المرأةُ مُمثلةً لخطاب العفة وتمثلاته في الظاهر لكنها مستثناةٌ منها بداهةً وحقيقةً.

ويمكن تمثيلُ تلك الفوضى أيضاً في تكرار حالات الاستثناء من النشر، أو ما يعرفُ في القانون بسلطة النائب العام بـ"منع النشر" لمقتضيات المصلحة العامة وعدم التأثير على سير التحقيقات. وتُشكل حالات ممارسة "السلطة" تلك تعبيراً واضحاً لفوضى الخطاب القانوني في فلسطين، الذي يراوحُ مكانه ولا يجد من منفذ له للهروب إلى الأمام سوى بمنع النشر. وحالةُ منع النشر تلك تحفظ الوضع القائمَ على ما هو عليه، وتحافظُ على ردَاءةِ الرديء، بل تغذيه وتربيه، لأنها تمنعُ أي نوعٍ من الوقوف أمام الحقائق على بشاعتها، وبالتالي لا تَحدُثُ حلولٌ جذريَةٌ قائمة على المواجهة ما بين القانون والعرف الاجتماعي، فتظل الغلبةُ للعرف الاجتماعي على حساب القانون، ويظل النائب العام يمنع النشر تحت طائلة الاستثناء، ولا يمنع الجريمة من الوقوع والاستمرار تحت طائلة التكرار.

أمّا الإعلام الساذج، فيظنُ أنه حالةُ استثناء في المهارات أو في الوصول إلى سبق صحفي، دونَ أنْ يعي أن حالةَ الاختراق التي حققها هيَ حالةٌ أخرى تضاف إلى حالات فوضى الخطاب الإعلامي، الذي يبدو في كثير من الأحيان متواطئاً في الصمت عن قضايا المرأة، ومساواتها، وحريتها، بل أحقيتها وجدارَتها بالحياة، فيفزعُ فزعةَ رجلٍ مخصي، وينامُ بعد إنتهاء الإثارة والتشويق ولذة الاستمتاع بالخبر.

إن خصوبة إنتاج الفوضى، مبنية على استمراء العيش في ظل الاستثناء، لأنها تُحافظُ على مبادئ اللعبة قائمةً دون تغيير القواعد، ودون حاجةٍ إلى خلخلة السائد، وضربٍ ما يُظَنُّ أنه حقيقة، أو مقدس، فنظل نراوَحُ مكاننا نحاولُ أن نبرر لماذا نريدُ قانوناً يحمي المرأة، ويحمي الطفل، ويحمي الأسرة من العنف.

ملف العدد

الموجة الثانية من انتشار فيروس كورونا في فلسطين.. الأسباب والإجراءات

ما إن دارت عجلة الحياة مرة أخرى عقب حظر تجول طويل جثم على كافة مناحي الحياة في الضفة الغربية؛ حتى عادت أعداد الإصابات بفيروس كورونا إلى الارتفاع بشكل غير مسبوق، ليعود الفيروس ويفرض وجوده على الساحة مرة أخرى، مما دفع بالجميع للتساؤل حول الأسباب الحقيقة وراء هذا الارتفاع، وإذا ما كنا أمام موجة جديدة من فيروس كوفيد19-.

الحدث - جنى حسان

وأعزى خبير الأوبئة د.أحمد عمرو الانتشار الواسع والمفاجئ لفيروس كورونا إلى رفع حالة حظر التجول في البلاد، وعودة الحياة بكافة مجالاتها عقب إغلاق استمر لثلاثة أشهر متتالية، بالإضافة إلى عدم جدية المواطنين باتخاذ الإجراءات الوقائية السليمة، وعدم الالتزام بالبرتوكول الصحي اللازم لتجنب الإصابة بالمرض، والمتمثلة بالتباعد الاجتماعي ووقف التجمعات، واستخدام المطهرات والمعقمات، مما أدى إلى زيادة مضطردة في أعداد المصابين.

وقال عمرو، إن الزيادة والنقصان في الأعداد اليومية للمصابين جاءت نتيجة لفتح الأسواق والمحافظات، واختلاط المواطنين ببعضهم البعض دون استخدام وسائل الحماية، فضلاً عن تحسين الأساليب الطبية للكشف عن المرض، التي سمحت بإجراء آلاف الفحوصات يومياً، ونتيجة لذلك ظهرت أرقام إصابات أكبر من السابق.

وأوضح الخبير في علم الأوبئة أن كوفيد19- ظهر ولن يختفي إلا بثلاثة طرق، أولها إيجاد علاج فعال للمرض، وهو الأمر الذي وصفه "بالبعيد"، والحل الآخر هو إيجاد مصل أو لقاح للوقاية منه، إلا أن هذا اللقاح لم يطور بعد. مشيراً إلى أن مناعة القطيع هي الحل الأخير والمتوفر حالياً في ظل غياب العلاج واللقاح.

ومصطلح مناعة القطيع، مصطلح طبي يعني انتشار المرض من شخص لآخر، ويستمر بالانتشار إلى أن يصطدم مسبب المرض بأشخاص تكونت لديهم مناعة من المرض نتيجة لإصابتهم السابقة به، وتبدأ أجساد هؤلاء الأشخاص بتطوير أجسام مضادة للفيروس تحاصر المرض وتقضي عليه، بحسب ما قاله عمرو.

وأكد الخبير، أن مناعة القطيع تستلزم أن يصاب حوالي 70% إلى 80% من كافة أفراد المجتمع بكورونا، ليكون هؤلاء الأفراد سداً منيعاً يقف أمام إصابة 20% من بقية أفراد المجتمع، وبما أن الخطر الأكبر هو على كبار السن الذين يفوق عمرهم 65، وعلى المرضى المصابين بأمراض تستلزم تناول أدوية تثبيط المناعة، بالإضافة إلى الحوامل والأطفال، فينبغي أن يقف كل فرد عند مسؤوليته الاجتماعية، وذلك من خلال حجر أصحاب المناعة الضعيفة والأمراض المزمنة وكبار السن وعدم مخالطتهم بتاتاً، فيشكل هؤلاء نسبة 20%، وبذلك تتم حمايتهم من خطر فيروس كورونا.

"الخوف القادم من فصل الخريف، ففيه تنتشر الفيروسات والبكتيريا المسؤولة عن نزلات البرد وأنواع مختلفة من الإنفلونزا، التي تسبب أمراضاً مختلفة في الرئة والجهاز التنفسي، وبالتالي يرتفع خطر الإصابة بكورونا" يقول عمرو. مشدداً على ضرورة الالتزام بالإجراءات الصحية وحماية كبار السن وذوي المناعة الضعيفة قبل دخول الخريف، مؤكداً أن فصل الصيف هو الفرصة الذهبية أمام الجميع للتخلص من الوباء نظرا لخلوه من الفيروسات والبكتيريا المسببة للإنفلونزا ونزلات البرد.

وبحسب الخبير، فإن عدم ظهور أعراض المرض رغم مخالطة مصابين لا يعني عدم الإصابة به، موضحاً أن هناك ثلاثة سيناريوهات تفسر ذلك، فإما أن يكون الأمر متعلقاً بفترة حضانة الفيروس في جسم المريض، والتي تتراوح ما بين ثلاثة أيام إلى 14 يوم كحد أقصى، لذلك ينبغي أن يتم فحص المخالط عقب أربعة أو خمسة أيام من مخالطته لمصاب آخر للتأكد من وضعه الصحي.

أما السيناريو الآخر، فقد يرجع إلى ما يسمى "نتيجة سلبية خاطئة"، مما يعني وجود خلل في عملية أخذ العينة، أو خلل في عملية فحصها، وفقاً لعمرو، مضيفاً أن السيناريو الأخير، هو الأقرب للصواب، ففي حين استخدام الشخص المخالط لكمامة، وارتداء المصاب أيضاً لواحدة، فإن ذلك يعني تعرض الشخص المصاب لجرعة قليلة من الفيروسات، وبالتالي لا يصاب الشخص بالمرض، لذلك ينبغي الالتزام بوضع الكمامة.

وعلى الصعيد ذاته، بين أخصائي أمراض الجهاز التنفسي والرئة د.كمال عويد، أن الانتشار لم يكن مفاجئاً، نظراً لزيادة أعداد الفحوصات التي تتم كل يوم، بالإضافة إلى الاختلاط الكبير بين الأفراد خصوصا في الحفلات والأعراس التي ما زالت تُقام إلى الآن.

وأشار عويد إلى أن أعداد المرضى على أجهزة التنفس لم يزدد كثيراً، وكذلك هو الحال بالنسبة للوفيات، وإن الحالات هذه التي تواجه الخطر هي فقط التي تعاني من أمراض خطيرة سواء تنفسية أو عضوية، أو من كبار السن.

وأوضح عويد أن كورونا كباقي الفيروسات التي تصيب الجهاز التنفسي، فهو ينتقل عن طريق الأنف، بمجرد أن يقوم الشخص باستشناقه فإنه ينتشر في الرئتين، مشيراً إلى أن الأنف هو الشباك الذي يسمح بدخول الفيروسات إلى الجسم، وبحسب د.كمال ليس كل شخص يحمل المرض يعني أنه مصاب بالمرض، ومن الممكن أن لا يمرض أبداً.

ونوه عويد إلى ضرورة تأكد الأشخاص الذين يعانون من أمراض في الجهاز التنفسي من عدم وصول الفيروس للرئة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وصوله، وذلك من خلال أخذ عينة من الرئة وأن الفيروس لايزال في الأنف ولم ينتشر بعد في الرئة.

من ناحيته، أوضح مسؤول الطب الوقائي في وزارة الصحة علي عبد ربه، أن انضباط المواطنين والتزامهم بالحجر فيما مضى كان السبب الرئيسي في احتواء عدد الحالات تقريباً، إلا أن ما ترافق مع قرار التعايش وتخفيف الإجراءات من عدم التزام المواطنين بالمواد 25 لبروتوكول وزارة الصحة المتعلقة بإجراءات السلامة أدى إلى التزايد الكبير والمتسارع بأعداد المصابين وأعداد الوفيات.

وبين عبدربه ، أن الاختلاط بين سكان المناطق المحتلة عام 48، وبين مناطق 67، بسبب طبيعة الحياة والأسواق وعلاقات القرابة والنسب، أدت إلى تزايد الإصابات، فضلاً عن الإيمان الكبير عند المواطنين بنظرية المؤامرة

بالعربي
النقاط
عبر
كافئ نفسك بذكاء
مع برنامج نقاط العربي
الآن مع برنامج "نقاط العربي" بحلته الجديدة يمكنك اكتساب النقاط عند إنجازك العديد من معاملاتك المصرفية، حيث أصبح تجميع النقاط واستبدالها أسهل من أي وقت مضى.
البنك العربي
ARAB BANK
النجاح مسيرة
بالتل وجوال وOoredoo
1800333333
الشبكات الأخرى والخارج
+97022953333
arabbank.ps
تطبق الشروط والأحكام.
يرجى مسح الـ QR Code
باستخدام هاتفك
الذكي للتفاصيل
برنامج نقاط العربي
كافئ نفسك بذكاء

والصراع بين القوى العظمى، وعدم التزامهم بإجراءات السلامة، أدى إلى تدهور الوضع، فالجميع أكمل حياته بطريقة طبيعية من زيارات وأفراح ومناسبات دون اكتراث لخطورة الفيروس باعتباره فيروسا شديد الانتشار يصيب الجهاز التنفسي .

"نلاحظ بأن مدينة الخليل تعاني أكثر من بقية المحافظات، ونسبة الزيادة فيها مخيفة، وذلك لأنها الأكثر اختلاطاً بمناطق 48، بسبب الامتداد والتواصل الجغرافي الطبيعي والذهاب والإياب المستمر بين المنطقتين، بالإضافة إلى أن نسبة العمال الذين يعملون في الداخل المحتل هي الأكبر بين محافظة الوطن، لذلك فإن الحالات في الخليل هي أكثر بكثير من بقية المحافظات" يتابع مسؤول الطب الوقائي.

ونوه عبدربه إلى أن المغالاة في العادات المتبعة في تعامل الناس مع بعضهم البعض، وخصوصاً في المناسبات، كالعناق الطويل والقبل، والتربيت على الظهر، وغيرها من أساليب التحبب المستخدمة اجتماعياً، فإنها أيضاً ساهمت في تفاقم الوضع بصورة كبيرة، وزادت من الخطر.

وبحسب مسؤول الطب الوقائي، فإنه ينبغي أن يكون هدف المواطنين والمسؤولين العمل على منع انتقال العدوى، لا إجراء المسحات ومراقبة الأرقام فحسب، وذلك من خلال اتخاذ الجميع لكافة التدابير الاحترازية والوقائية، والتزام التباعد الجسدي والابتعاد عن التجمعات، مؤكداً أنه يجب على كل مواطن أن يعتبر نفسه سليماً، وكل من حوله مصاب، وأن يحمي نفسه، مضيفاً "ينبغي أن نعتبر أنفسنا كما قال الرسول محمد:(أنت على ثغرة فلا يؤتين من قبلك)، لذلك احرصوا على أن لا تكونوا سبباً في انتقال الفيروس".

وفي الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء، بتاريخ 13 يوليو/ تموز دعا رئيس الوزراء محمد اشتية المواطنين إلى ضرورة التقيد الصارم بالإجراءات والتدابير الوقائية لمنع تفشي فيروس كورونا في ضوء الارتفاع المضطرد في أعداد المصابين والمتوفين من الوباء الذي يجد في الاختلاط في الأعراس وبيوت العزاء والتجمعات وسيلة لتوسيع مساحة انتشاره.

وأكد رئيس الوزراء أنه بمقدار تشدد الحكومة إزاء صرامة الإجراءات لمنع تفشي الوباء وتوفير المستلزمات الطبية لمواجهته، فإنها تحرص كذلك على دوران عجلة الاقتصاد بشروط السلامة الصحية التي تضمنتها بروتوكولات وزارة الصحة.

وقال رئيس الوزراء إنه أوعز للمحافظين للتشاور مع الغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال في المحافظات الأربع المغلقة الخليل، وبيت لحم، ورام الله والبيرة، ونابلس، بشأن سير الحركة التجارية فيها وبناء على مداولات مجلس الوزراء والتشاور مع أعضاء لجنة الطوارئ الوطنية، فقد تم استثناء المنشآت والمحال التجارية الصغيرة من الإغلاق، على أن تلتزم بالبروتوكول الصحي باستخدام الكمامات والتباعد، وتجنب الاكتظاظ.

وشدد رئيس الوزراء على إغلاق جميع صالات الأفراح وبيوت العزاء والمطاعم (باستثناء خدمات التوصيل) والمقاهي والنوادي الرياضية، وصالونات الحلاقة، والتجميل ورياض الأطفال والمسابح والمتنزهات. مع استمرار منع الحركة والتنقل بين جميع محافظات الوطن باستثناء حركة التجارة ولمدة أسبوعين، على أن يراجع الوضع بشكل يومي، إضافة إلى منع الحركة والتنقل بين جميع المحافظات في المدن والقرى والمخيمات يوميا من الساعة الثامنة مساء وحتى السادسة من صباح اليوم التالي ولمدة أسبوعين. ومنع الحركة والتنقل بين المدن والقرى والمخيمات في المحافظات اعتبارا من الساعة الثامنة من مساء يوم الخميس وحتى صباح يوم الأحد ولمدة أسبوعين.

وحتى صباح يوم الإثنين، 20/7/2020، بلغ إجمالي عدد الإصابات بفيروس كورونا في فلسطين 10,052 حالة، منها 8,477 في الضفة الغربية و72 في قطاع غزة و1,503 إصابات معروفة في مدينة القدس. كما وبلغ عدد الوفيات 65 حالة.

تقرير

أجهزة التنفس الاصطناعي.. السلاح الأهم والمفقود في مواجهة كورونا

يؤكد السفير الفلسطيني في الصين فريز مهداوي، أن دولة الاحتلال الإسرائيلي عرقلت وصول مساعدات طبية من الصين في إطار مكافحة انتشار فيروس كورونا، وذلك بذريعة وقف التنسيق الأمني، إلى درجة أن أي شحنة مساعدات تصل معنونة باسم السلطة أو وزارة الصحة الفلسطينية يتم إرجاعها من قبل الاحتلال. مشيرا إلى أن السلطة ترفض أي تواصل مع الجهات الإسرائيلية في هذا الشأن التزاما بقرار القيادة الفلسطينية وقف كافة أشكال العلاقة مع الاحتلال منذ 19 مايو/آيار، لأن وقف التنسيق «ليس مزحة» وليس موقفا للاستهلاك المحلي أو نوعا من المناورة، وبالتالي تحاول خلق بدائل عملية لوصول المساعدات، وقد نجحت نسبيا في هذا السياق.

خاص - الحدث

ويشير السفير الفلسطيني مهداوي إلى أن السلطة الفلسطينية واجهت مشكلة خلال ذروة تفشي فيروس كورونا في العالم، تتعلق بالنقل الجوي للمعدات الطبية من الصين إلى الأراضي الفلسطينية، وأن معظم الطلبات، التي قدمت إلى الحكومة الصينية تمت الموافقة عليها، لكن في المقابل هناك بعض أجهزة الفحص تحتاج إلى درجة حرارة معينة ويجب أن تصل خلال أربعة أيام، وهناك مشكلة لوجستية في توفير بعض الشروط بسبب عدم وجود خطوط جوية خاصة بفلسطين.

وقال مهداوي في مقابلة مع صحيفة الحدث، إن المشكلة الأساس في عدم وجود خط نقل مباشر بين فلسطين ودول العالم بما فيها الصين، متسائلا: حتى قبل وقف التنسيق "لو رفض الإسرائيليون إدخال المساعدات الصينية أو التركية، كيف يمكن إدخالها؟ لذلك، وبحسب السفير الفلسطيني، من المهم أن ندرك أن بعض التفاصيل ساهمت في عرقلة أو عدم وصول بعض المعدّات الطبية خلال الموجة الأولى من انتشار الفيروس.

وأوضح أن السفارة الفلسطينية تقدّم للصينيين طلبات بالاحتياجات المتعلقة بالمعدّات الطبية وفق معيارين: الأول، المخزون الموجود لدى السلطة الفلسطينية من هذه المعدّات. الثاني: طبيعة الاحتياجات الملّحة، فمثلا: ركزنا على الفحوصات السريعة خلال الموجة الأولى من كورونا، لأن عودة الحياة التعليمية والاقتصادية إلى فلسطين، تحتاج إلى إجراءات فحوصات تعطي نتائج سريعة، وتستطيع تشخيص الإصابات بسرعة.

وكشف السفير مهداوي أن السلطة لم تطلب من الصين أجهزة تنفس اصطناعي خلال الموجة الأولى من انتشار فيروس كورونا، لأن الطلب يستند إلى النقص، بالإضافة إلى أن السلطة مدركة أن نقل بعض المعدّات صعب، مثل: أسرة المستشفيات وأجهزة التنفس، يحتاج إلى طائرات شحن، وهذا صعب تأمنيه، بينما شرائح الفحص يمكن نقلها بسهولة، ويمكن تأمينها بوسائط أسهل. مؤكدا أن في النهاية ما يحتاجه النظام الصحي، سيتم تأمينه من خلال الشراء أو المساعدات.

في 20 مارس/ آذار الماضي قالت وزيرة الصحة الفلسطينية مي كيلة إن ما يتوفر من أجهزة تنفس اصطناعي في المستشفيات هو 120 جهازا فقط. ومع ذلك فإن هذه الأجهزة لا يمكن أن تعمل بالكامل لصالح مصابي الكورونا، لأن بعضها مستخدم في علاج بعض الحالات المرضية المزمنة. لكن الوزيرة عادت وأكدت أن السلطة الفلسطينية تحاول زيادة عدد أجهزة التنفس إلى 250 جهازا.

وفي 14 أبريل/نيسان 2020 استلمت وزارة الصحة الفلسطينية شحنة مساعدات ومستلزمات طبية مقدمة من الصين لدعم مواجهة خطر تفشي فيروس كورونا، وأشارت كيلة لوكالة الأنباء الصينية إلى أن المساعدات وبينها معدات طبية مخبرية المقدمة من الصين تلبي احتياجات مهمة للقطاع الصحي في الأراضي الفلسطينية وتعزز الجهود المبذولة في مواجهة الفيروس.

وتتضمن شحنة المساعدات الصينية نحو 50 ألف شريحة فحص خاصة بفيروس كورونا إضافة إلى مواد ومحاليل طبية متعلقة بمواجهة فيروس كورونا، مشيرة إلى أن شحنة مساعدات صينية ثانية متوقع وصولها بعد يومين تضم كميات أخرى من شرائح الفحص، إضافة إلى أجهزة تنفس اصطناعي بناء على طلب فلسطين نحو 250 جهازا من الصين.

ورغم تأكيد الوزيرة كيلة في أبريل/نيسان على وصول أجهزة التنفس الاصطناعي من الصين ، إلا أن تصريح الناطق باسم الخارجية الصينية تشاو ليجيان للتلفزيون المركزي الصيني لم يشر إلى هذه الأجهزة كجزء من المساعدات المقدمة إلى فلسطين، وقد جاء في تصريحه:» في الرابع عشر من مايو الجاري ، أجرى خبراء في الطب ومكافحة الأمراض من لجنة الصحة في مقاطعة هوبي، ولجنة الصحة لبلدية ووهان، ومستشفى جينينتانفي ووهان، ومؤسسات أخرى تبادلات عبر الفيديو مع نظرائهم الفلسطينيين، حيث أجريت مناقشات معمقة حول تشخيص وعلاج الالتهاب الرئوي التاجي الجديد، والوقاية من الأوبئة ومكافحتها، واستئناف العمل والإنتاج، وحققت نتائج ممتازة . يعد هذا التبادل الثالث من نوعه بين خبراء البلدين منذ تفشي وباء الالتهاب الرئوي التاجي الجديد. عبر الجانب الفلسطيني عن شكره العميق للجانب الصيني على هذا الترتيب، معربا بأن هذا التبادل سيساعد فلسطين بشكل فعال في مكافحة الوباء وتعزيز الوقاية والسيطرة منه. وهنا أود أن أعيد التأكيد على أن الصين ظلت وعلى الدوام الصديق الوفي والشريك المخلص لفلسطين.. وهذا الاتصال يرتبط بشرايين الصداقة التقليدية الصينية الفلسطينية، وكما أنه ممارسة حية لمفهوم مجتمع المصير المشترك للبشرية والتعاون مع دول المنطقة لمكافحة الوباء. منذ تفشي الوباء، تبادل القادة الصينيون والفلسطينيون رسائل للتعبير عن مواساتهم، وقد قام الجانب الصيني بتزويد فلسطين بالأقنعة والملابس الواقية وكواشف الاختبار والمواد الأخرى المضادة للوباء، ونظمت اتصالات للخبراء عبر الفيديو لتقاسم المعلومات وتبادل الخبرات في مكافحة الوباء. في الوقت الحاضر، لا يزال وباء الالتهاب الرئوي التاجي يزداد تفشيا وانتشارا، ويجب على المجتمع الدولي الاهتمام بصحة وسلامة الشعب الفلسطيني واللاجئين داخل فلسطين وخارجها في البلدان المستضيفة لهم، وتقديم المساعدة العملية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي قدمت المساعدات الإنسانية والدعم للاجئين الفلسطينيين لفترة طويلة... وبصفتها دولة كبيرة مسؤولة، فإن الصين مستعدة لمواصلة تقديم المساعدة في حدود قدرتها لدعم فلسطين والدول الإقليمية للتغلب على الوباء في أقرب وقت ممكن».

النقص في أجهزة التنفس يهدد مكافحة الحالة الوبائية

وكشفت دراسة تحليلية حول عدد أجهزة التنفس الاصطناعي في الضفة الغربية الكافية لمواجهة تفشي كورونا، أعدها د. نضال يوسف دويكات أستاذ مساعد تخصص ادارة العمليات الاستراتيجية في قسم الهندسة الصناعية ونائب رئيس جامعة النجاح الوطنية للتخطيط والتطوير، أن العدد المطلوب هو 2488 جهاز تنفس اصطناعي لمواجهة أسوأ السيناريوهات وفق منظمة الصحة العالمية، والذي يتمثل بإصابة 80% من كبار السن بالفيروس بنسبة إصابات خطيرة 2%. وبحسب الدراسة فإن محافظة نابلس تحتاج إلى 391 جهاز تنفس اصطناعي، جنين 319، طولكرم 188، قلقيلية 114، سلفيت 77.

وبحسب بيانات نشرتها عدة مراكز حقوقية من بينها مركز الميزان، بلغ عدد أسرة العناية المركزة في قطاع غزة (110) سريراً للبالغين، منها (78) في مستشفيات وزارة الصحة، و(7) أسرّة توجد لدى الخدمات الطبية العسكرية، فيما تمتلك المؤسسات الطبية الأهلية (12)

سريراً، ويوجد لدى المؤسسات الطبية الخاصة (13) سريراً. ووزعت أسرّة العناية على محافظات القطاع فاحتلت محافظة غزة المرتبة الأولى بـ61 سريراً، وخان يونس ثانية بـ23 سريراً، ومحافظة شمال غزة ثالثة بـ16 سريراً، و10 أسرّة في المحافظة الوسطى، في حين تخلو محافظة رفح من أسرّة العناية المركزة".

ووفق المراكز فإن ما نسبته 72% من أسرة العناية المركزة في مستشفيات وزارة الصحة مشغولة، ما يعني وجود (22) سريرا فعلياً جاهزة لاستقبال حالات الإصابة بفيروس كورونا في حال انتشاره.

ويبلغ عدد أجهزة التنفس الصناعي العاملة في وحدات العناية المركزة في قطاع غزة (96) جهازاً، منها (63) جهازاً في مستشفيات وزارة الصحة فقط، و(9) أجهزة في المستشفيات التابعة للمؤسسات الأهلية، و(7) أجهزة في مستشفى كمال عدوان التابع للخدمات العسكرية الطبية، فيما يوجد (17) جهازاً في المستشفيات الخاصة منها 10 أجهزة غير مفعلة. وبلغ عدد أجهزة التنفس الصناعي في محافظة غزة 49 جهازاً، وفي خان يونس 21 جهازاً، و17 جهازاً في محافظة شمال غزة، ويوجد 9 أجهزة في المحافظة الوسطى، في حين تخلو محافظة رفح من أجهزة التنفس الصناعي".

وقد تكون هذه الفوارق بين ما يحتاجه النظام الصحي من أجهزة تنفس اصطناعي وبين ما هو موجود وبين ما يتم العمل على تغطيته، هو السبب، الذي دفع نقيب الأطباء شوقي صبحة للقول في المرحلة الأولى من تفشي الوباء إن "نقص أجهزة التنفس من أهم المشكلات التي تواجه فلسطين، (120) جهازًا مخصصا لكافة المرضى وليس لمصابي كورونا فحسب عدد قليل جدًا ولا يلبي احتياجات الفلسطينيين"، وأن المصاب بفيروس كورونا والذي يعاني من خطورة في وضعه الصحي يحتاج إلى أجهزة التنفس بشكل مختلف، فالبعض يحتاجها لساعات، أما البعض الآخر فيحتاجها لأكثر من 10 أيام، أي حسب الحالة الطبية، الأمر الذي يستدعي رفع عدد هذه الأجهزة بشكل عاجل، لكن الأمر ليس بهذه السهولة حاليا بسبب ندرة وجودة هذه الأجهزة عالميا نظرا لكثرة الطلب عليها.

خلال يوليو/تموز الجاري قال رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، إن ألمانيا سترسل 50 جهاز تنفس، لمساعدة الحكومة على مواجهة الوضع الصحي الصعب، جراء انتشار وباء فيروس كورونا. مؤكدا أن "الوضع الصحي في محافظات الضفة، صعب، وهناك تقديرات أن يزداد الوضع سوءاً خلال الشتاء".

وأشار إلى أن السلطة الفلسطينية تتواصل مع الأمم المتحدة، وفوضتها لإدخال منحتين من الصين والسعودية وتشمل معدات طبية، بسبب وقفها التنسيق الأمني مع "إسرائيل".

وحتى 14 يوليو/ تموز بلغ عدد المصابين بفيروس كورونا في فلسطين 7.734 شخصاً منذ بداية انتشار الفيروس في فلسطين، 6.764 حالة مسجلّة لدى وزارة الصحة الفلسطينيّة، و970 حالة معروفة في مدينة القدس المحتلّة، وموزّعة بين 6.692 شخصاً في الضفّة الغربيّة و72 حالة في قطاع غزّة.

وفي 15 يوليو/تموز أكد مسؤول الطب الوقائي في الرعاية الصحية الأولية بوزارة الصحة د. علي عبد ربه لصحيفة الحدث، أن الوزارة ستواجه نقصا حادا في أجهزة التنفس في حال استمر الارتفاع في أعداد الإصابات خلال الفترة المقبلة. وقال: لدينا عدد محدد من أجهزة التنفس في الضفة الغربية، ويبلغ 350 جهازا، وهناك 7 مرضى بفيروس كورونا في الوقت الحالي يحتاجون إلى أجهزة تنفس اصطناعي، وباقي الأجهزة مشغولة لصالح مرضى آخرين يعانون من أمراض أخرى في مختلف المستشفيات.

وأوضح عبد ربه، أن هناك عاملا مهما في نقل الفيروس، تتعامل معه وزارة الصحة كأحد أبجديات العمل الطبي، وهو القفازات الطبية، "نهتم بصورة كبيرة في وزارة الصحة بضرورة تغيير القفازات الطبية عند التعامل مع كل مريض بشكل منفصل أو تعقيم اليدين بشكل مستمر، كي نضمن عدم انتقال العدوى من خلالها من شخص مصاب بالفيروس إلى آخر". مشيرا إلى أنه "في حال لم يلتزم الأطباء بهذه الأبجديات يمكن بسهولة للمرض أن ينتقل وينتشر".

جوال
أوفر سعر
وأسرع 3G فلسطيني
أسرع 3G فلسطيني
النت معك عَطول
*999#
Available on the App Store
Google play للمزيد حمّل تطبيق حسابي

تقرير

كيف نوظف علم الطاقة في مواجهة فيروس كورونا؟

أجرت صحيفة الحدث الفلسطيني، حوارا مع سهى حمدالله عودة، خبيرة التنمية البشرية، حول علم الطاقة ودوره في رفع المناعة وتفعيل برامج الشفاء الذاتي ورفع كفاءة الخلايا من ناحية علوم الطاقة الحيوية والبرمجة اللغوية العصبية، خاصة في ظل الظروف التي يعيشها العالم بسبب جائحة كورونا.

خاص - الحدث

وجاء الحوار على النحو التالي:

س| ما هو علم الطاقة وكيف يمكننا الاستفادة منه في حياتنا؟

ج| المبدأ الأساسي لعلوم الطاقة الحيوية، ينص على أن الكون وما فيه ما هو إلا عبارة عن ذبذبات وذرات، تتفاعل وتتأثر مع بعضها البعض، كما أن الإنسان هو عبارة عن ذبذبات وذرات، والمحرك (الدينمو) لهذه لذبذبات وذرات الإنسان هو الأفكار، وكل فكرة يفكر بها الشخص لها ذبذبات، "وعند التركيز في فكرة معينة والتفكير بها لفترة من الوقت، فإنها تنتج الشعور الذي يكون له ترددات، وهذه الترددات الناجمة عن المشاعر هي عبارة عن موجات مصدرها الإنسان، وهذه الموجة الدائرية تتوسع وتنمو وتنتشر في الكون وتتلاقى مع الترددات الأخرى من مستواها. ومثال ذلك، وجود شخصين (أ) و(ب)، الأول لديه تركيز على الأفكار السلبية مثل الخوف والقلق والتوتر، وهذه المشاعر تكون سلبية وضارة وترددتها تكون ضعيفة ومنخفضة، وعند انتشارها في الكون سيكون مستواها متلائما مع الأشخاص والأحداث التي تزيد من وتيرة هذه المشاعر، فالكون لا يتعامل مع المظهر الخارجي والتظاهر، وإنما يتعامل مع الشعور، لأن الأساس هي الفكرة التي ينتج عنها الشعور، والكون هو مترجم حصري للغة المشاعر، بالمقابل، هناك (ب) كل أفكاره إيجابية ومتفائلة محبة ومتسامحة، فتكون ترددات مشاعره مرتفعة وعند انتشارها في الكون ستتوافق مع الترددات التي من مستواها وتتحول إلى مغناطيس يجذب كل الأحداث وكل الأشخاص والمواقف التي تدعم هذه المشاعر وتزيد من سعادته التي هي بالأصل نابعة من داخله.

لدينا أحيانا برمجة سلبية خاطئة، هناك أشخاص ينتظرون الأحداث الخارجية لتعطيهم سعادة، وينتظرون الآخرين ليعطونهم التقدير والاحترام، وينتظرون الأشياء من الخارج، وهذا اعتقاد خاطئ، فالأساس أن كل شيء ينبع من الداخل والعالم الخارجي يتكون ويتشكل حسب العالم الداخلي، فعالمك يتشكل ويتكون حسب ما تبطن لا ما تظهر، وهنا تكون الفكرة قائمة على أن أرضية التغيير واللبنة الأساسية الأولى لتغيير حياتك هي تغيير الفكرة، ولكن الكون لا يتعامل مع الأفكار، وإنما يتعامل مع المشاعر التي تنتج عن هذه الأفكار، وكلما فكرنا بأفكار إيجابية ستحصل أحداث ومواقف بهذا المقدار.

س| ماذا نقصد بمصطلح الشفاء الذاتي من خلال الطاقة الحيوية؟

ج| جسد الإنسان يتكون أساسا من 90 إلى 95 % من طاقة وروح، والجسد المادي لا يتكون إلا من 5-10% فقط، وبهذا فالمتحكم الأساسي هو الجسد الطاقي، نفسيا وروحيا.

الشفاء الذاتي يعتمد على محورين، الأول هو النفسي والروحي والثاني هو الجسدي، والله أودع فينا برامج للشفاء الذاتي، وهذه البرامج في حال كانت مفعلة وتعمل بالشكل الصحيح فإن الجسد يتمتع بصحة ممتازة، وفي حال كان هناك خللا في برامج الشفاء الذاتي فإن الأمراض ستبدأ بالظهور على الجسد، ووفقا لحديثي مع أطباء، أكدوا أن الجسد يتعرض أحيانا لأمراض مزمنة ويتشافى منها قبل أن يعلم الشخص بأنه مريض، وذلك بسبب وجود برامج الشفاء الذاتي.

مثال ذلك، وجود كبسة زر مثلا في جهاز إلكتروني تعيده إلى حالته السابقة وتحل كافة مشاكله في حال تفعيلها، وبهذا فإن برامج الشفاء الذاتي يمكنها التخلص من الأمراض مهما كانت، ولكنها تعتمد على الشخص نفسه وتختلف من شخص لآخر بالاعتماد على نوعية وكمية الطاقة الحيوية المخزنة بداخله، وفي حال كانت ممتازة ونقية ستكون برامج الشفاء الذاتي في أعلى مستوياتها، وفي حال كانت ترددات الطاقة الحيوية ضعيفة ومتقطعة ومستواها منخفض ستقل فعالية برامج الشفاء الذاتي.

وفيما يتعلق بالمرض، فإن الجسم (الجسد الطاقي) يحتوي على شاكرات، هي المسؤولة عن فكرة ظهور المرض، ففي حال كانت المشاعر ذات مستوى عال وترددتها عالية تكون الطاقة الحيوية الحيوية في أعلى مستوياتها ونوعيتها ممتازة، وتكون برامج الشفاء الذاتي فعالة بشكل مرتفع. أما في حال كانت المشاعر سلبية والترددات منخفضة، ستنخفض الطاقة الحيوية في الجسم وستصبح نوعيتها رديئة، كما أن أي شيء يحدث في الجسد الطاقي يظهر على الجسد المادي.

وفي حال كانت المشاعر إيجابية، تكون هذه الشاكرات مفتوحة ومتزنة ومنتظمة، وبرامج الشفاء الذاتي ممتازة، وفي حال حصل تركيز على المشاعر السلبية، فإن هذه المشاعر السلبية تتراكم في الشاكرة وتغلقها، والعضو الذي يحتوي على هذه الشاكرة سيكون عرضة لأمراض مزمنة، فبرامج الشفاء الذاتي قائمة على نوعية وكمية الطاقة الحيوية التي تعتمد بالأساس على المشاعر.

س| ما هي أسباب انهيار الطاقة الحيوية داخل جسم الإنسان؟

ج| هناك ثلاث نقاط مهمة في هذا السياق، أولها: طبيعة الطاقة الموجودة في الجسم، فإذا كانت هذه الطاقة ملوثة (أي يعيش فيها الإنسان حالة من التقوقع غير قادر على التحرر منها بسبب صدمة أو غيرها)، فإن ذلك يزود الإنسان بمشاعر سلبية تدمره ذاتيا كالخوف واليأس والتوتر والكره واليأس والانتقام، ومهم جدا الاهتمام بالمشاعر الإيجابية وكيفية الوصول إليها مع التأكيد على أن شعور الطمأنينة يشمل كل المشاعر الإيجابية في الكون. ففي حال تلوث المشاعر يقل مستوى الطاقة الحيوية ويحدث خلل في المناعة فيصبح الجسد معرضا للإصابة بالأمراض.

أما النقطة الثانية فتتعلق بنوعية الأفكار، كلما كانت الأفكار ذات ترددات عالية وكانت المشاعر ذات ذبذبات مرتفعة، كلما توافقت مع ترددات الصحة وترددات المناعة القوية، وستكون كفاءة الخلايا في الجسد أفضل وأعلى. وفي حال كانت الأفكار سلبية وسوداوية وذبذباتها منخفضى، ستؤدي إلى تقليل كفاءة خلايا الجسد بشكل عام.

والنقطة الثالثة تتعلق باستمداد الطاقة من الآخرين والعالم الخارجي، وهو اعتقاد خاطئ، (وينظر إليه على أن ينتظر الشخص من الآخرين أن يقولوا له إنه جميل أو محترم أو ما شابه لكي يشعر بجماله ويحترم نفسه)، لأن العالم الداخلي هو من يتحكم بالعالم الخارجي وليس العكس، خاصة وأن ما ننتظره من العالم الخارجي شعوره مؤقت وزائل ومزيف. والصحيح، أن الشخص نفسه هو الأساس ما تبقى انعكاس، ومن الخطأ انتظار التغيير من الخارج دون تغيير أنفسنا إيمانا بمقولة (غير ما بداخلك الكون كله يتغير من أجلك).

س| أين يكمن دور الجسد المادي؟

ج| وعلى الرغم مما سبق، لا يمكن إهمال الجسد المادي، فهو له احتياجات كذلك، وفي حال أهملناه ستظهر الأمراض لأن المناعة تقل وذلك يرجع لعدة أسباب أولها النوم؛ وهذا أمر غاية في الأهمية، وتكمن أهمية النوم ليس فقط في عدد ساعات النوم وإنما في أوقات النوم، خاصة وأن هناك أشخاصا ينامون لساعات طويلة دون الشعور بالراحة، ذلك لأن الجسد ذكي بطريقة لا يمكن تصورها، ولديه قدرات غير محدودة وغير منتهية، فهو مبرمج بشكل تلقائي على أوقات معينة صحيحة ومناسبة للجسم، وعلى الرغم من أهمية عدد ساعات النوم إلا أن وقت النوم كذلك مهم، لأن هناك غدة في جسم الإنسان تعمل من الساعة التاسعة مساء وحتى الساعة الثانية عشر صباحا، وهذه الغدة يجب أن تتعرض للظلام الكامل لكي تتمكن من أداء مهامها اللازمة لإبقاء الدماغ في حالته السليمة والصحية. وحتى لو نام الإنسان في هذه الأوقات دون توفر شرط الظلام فإنه لا يحصل على الاستفادة كما لو كان في الظلام.

هناك قاعدة في علوم الطاقة تقول: "كل مما خلق الله ولا تأكل مما صنع الإنسان"، وهذه المعلومة غاية في الأهمية، لأن الأغذية المعلبة والمصنعة، تحتوي على كميات عالية من الأملاح، وجزء من التعب النفسي الذي يشعر به الإنسان يحصل بسبب ارتفاع مستوى الأملاح في الجسم، كما أن تناول السكريات يرفع هرمون السعادة في الجسم بشكل مفاجئ وينخفض كذلك بشكل مفاجئ وهو ما يؤدي إلى الإدمان على هذه الأطعمة ويقلل من أداء وكفاءة خلايا الجسم.

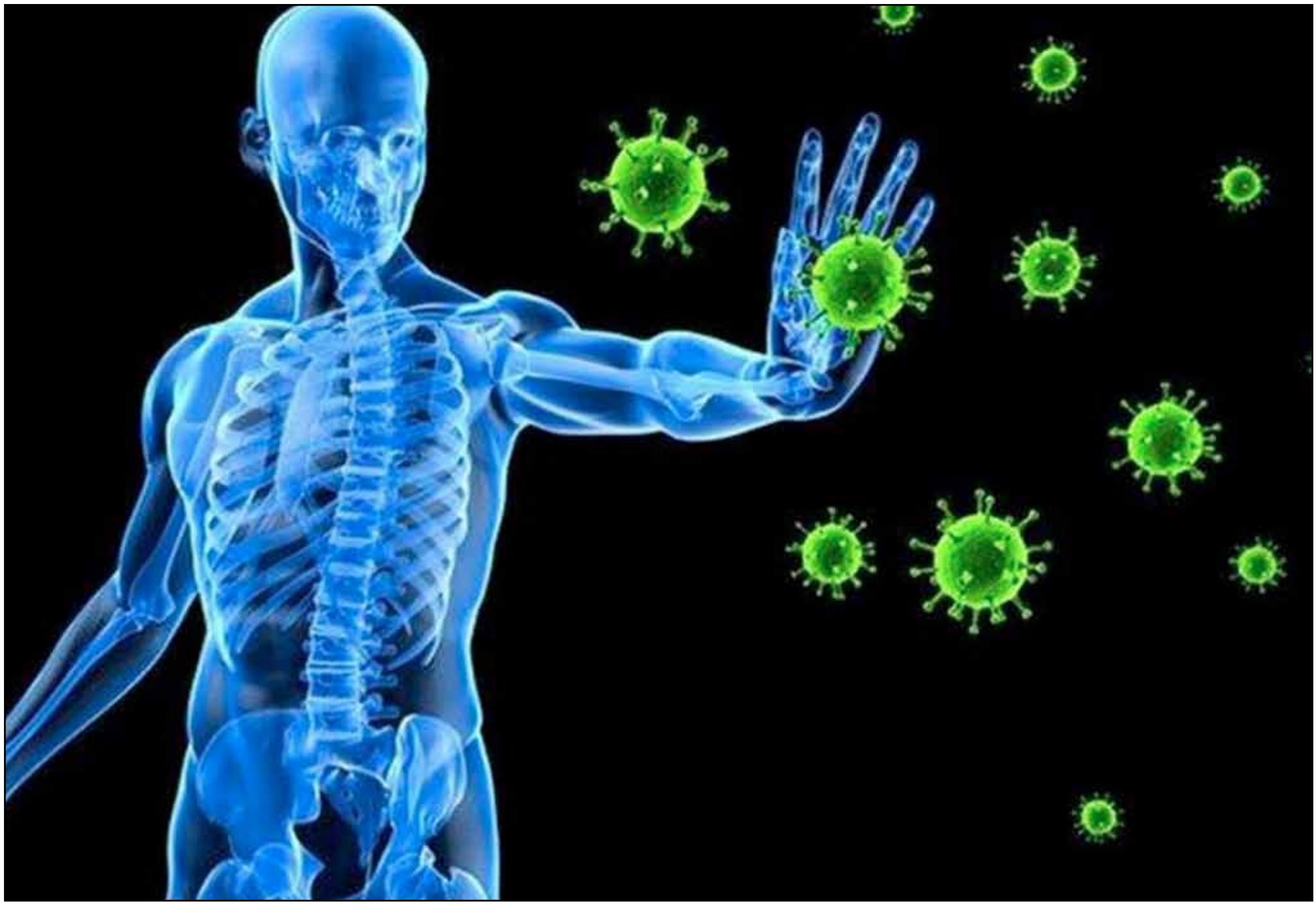

س| كيف يمكن رفع المناعة وتفعيل برامج الشفاء الذاتي ورفع كفاءة الخلايا من ناحية علوم الطاقة الحيوية والبرمجة اللغوية العصبية؟

ج| هناك خمس مسائل يمكنها رفع المناعة وتفعيل برامج الشفاء الذاتي ورفع كفاءة الخلايا من ناحية علوم الطاقة الحيوية والبرمجة اللغوية العصبية.

أولا| تنظيف وتنقية الهالة المحيطة بجسم الإنسان يعزز المناعة: تحيط بجسم الإنسان هالة تسمى (الأورا) وهي هالة طاقية كلما كانت ترددات أفعالك وأفكارك وسلوكياتك وطباعك ومشاعرك عالية، تكون هذه الهالة نظيفة ونقية ومشعة وبيضاء. في علوم الطاقة، وجد الباحثون والعلماء من غير المسلمين، أن البيانات والمعلومات تبدأ بالتخزين في هذه الهالة في العمر الذي يصبح فيه الإنسان مكلف، وهنا يبدأ الشخص يدرك أفعاله ويرتفع الإدراك لديه، وتبدأ السلوكيات والأفكار والمشاعر تختزن في الهالة على شكل بيانات ومعلومات.

ثانيا| تقنيات التحرر المتعددة: وهي تقنيات تساعد الإنسان على التحرر من أي صدمات قديمة وتساعد على التحرر من قيود المشاعر السلبية وكذلك على التحرر بشكل كامل من البرمجيات المغلوطة والمعيقة والمعرقلة لتقدم الشخص في الحياة.

ثالثا| تنظيف الشاكرات وإعادة توازنها: في حال كانت الشاكرات نظيفة ومتزنة تكون المناعة في أقصى حالاتها وتكون كفاءة الخلايا عالية ويكون الجسد قادرا على صد الأمراض بشكل كبير في حال كانت الشاكرات نظيفة.

رابعا| تقنيات التنفس العميق: 90% من الأشخاص لديهم برمجة خاطئة بخصوص التنفس، فالتنفس لا يجب أن يكون من الصدر لأنه يضغط على الرئتين، وإنما من البطن. وتتم عملية التنفس العميق بأن نأخذ شهيقا طويلا من الأنف مع إغلاق الفم لعدد من الثواني يجب خلالها أن يشعر الشخص بأن البطن بدأ يرتفع، ثم زفيرا طويلا من الفم، واستمرار هذه العملية لمدة من 7 إلى 10 دقائق يوميا في مكان هادئ. وهذا التنفس كفيل بتحرير وتكسير الطاقة السلبية الضارة المخزنة في الخلايا حتى الوصول إلى مرحلة من الاسترخاء والهدوء والسلام الداخلي.

خامسا| التأمل: هناك كثيرون اختلفوا في هذا الخصوص، ولكنني وجدت أن الصلاة هي فعل تأملي صحيح وفعال للغاية إذا ما تم أداؤها بشكل سليم إلى جانب تقنيات التأمل الأخرى.

س| كيف يمكن التصرف مع فيروس كورونا من ناحية علوم الطاقة الحيوية؟

ج| طاقة الخوف والقلق والحزن والتوتر والوسواس والرعب والهلع التي تحدث لدى الناس بسبب فيروس كورونا كفيلة بتدمير الجهاز المناعي أكثر من الفيروس نفسه، ننظر إلى ما يحدث حاليا على أنه مباراة، إما أن تكسب مناعتنا هذه المباراة أو تخسر لصالح المرض، ما يهم في الأمر ليس الفيروس بحد ذاته وإنما المناعة.

العمل على رفع المناعة ورفع كفاءتها أفضل بكثير من محاربة فيروس كورونا، وهذا الفيروس طاقيا هو رسالة إلى البشرية جمعاء بأنه يجب على الإنسان تقدير جهازه المناعي وطاقاته وجسده خاصة بعد وصول البشرية إلى مرحلة نسوا فيها أنفسهم، لأنه من المستحيل أن نستمر كما كنا قبل انتشار الوباء، فلنحترم أنفسنا وأجسادنا وذواتنا، ولنركز على الأفكار والمشاعر الإيجابية مع الأخذ بعين الاعتبار حماية الجسد وأخذ الاحتياطات اللازمة، لأن التركيز على المشاعر السلبية من الخوف والقلق والتوتر والحزن يجعل الجهاز المناعي عرضة للاختراقات والثغرات، وسيكون جيد الإنسان معرضا للإصابة بالأمراض مثل فيروس كورونا.

وننصح، بالتزام تقنيات التحرر الطاقي لجسد الإنسان، لأنها قادرة على تفريغ خلايا الجسد من كل الطاقات السلبية المخزنة، فتصبح المناعة في أعلى ذبذباتها وطاقتها، مما يجعل الفيروس والأمراض غير قادرة على اختراق النظام المناعي للجسد في حال كانت كفاءته عالية.

الأمر يتعلق بالدرجة الأولى بالشخص ومناعته وجسده وذاته ورؤيته لنفسه، ومن ناحية نفسية يجب ان لا نسمح للمشاعر السلبية بالسيطرة علينا وتدمير نظامنا المناعي، ويجب التحرر منها، ويمكننا استغلال فترة العلاقات والحجر المنزلي بشكل مثالي، وأعتقد أنها منحة وليست محنة بالعودة إلى ذواتنا، وعلينا إنجاز أفضل ما يمكننا أن نفعله.

*سهى حمدالله سليمان عودة، خبيرة تنمية بشرية من قلقيلية، حاصلة على درجة البكالوريوس في الترجمة وعلى منحة من الصندوق العربي في الترجمة القانونية، وتحضر لدرجة الدكتوراه في مجال الطاقة الحيوية، كما وتعمل على إنجاز مؤلف من سبعة مجلدات.

تقرير

لماذا لا تفرض السلطة الفلسطينية مظاهر سيادية في مناطق (ج) ؟

يؤكد القيادي في حركة حماس في الضفة الغربية، وصفي قبها، أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع فرض وقائع أمنية وسياسية في مناطق (ج) لأنها ستواجه الآلة العسكرية الإسرائيلية، وقد يؤدي ذلك إلى استهداف العناصر الأمنية الفلسطينية واندلاع اشتباكات عسكرية، خاصة وأن هذه العناصر بكل الأحوال يجب أن تكون مسلحة خلال مهامها في تلك المناطق.

خاص - الحدث

لكن قبها يرى أن التجربة الفلسطينية غنية بالبدائل، مستحضرا نموذج الانتفاضة الأولى، عندما تشكلت لجان تنظيمية من كل الفصائل الفلسطينية في كافة المناطق من قيادات محلية تخضع لقيادات مركزية في المحافظات المختلفة ولقيادة عامة على مستوى الوطن، رغم أن الاحتلال الإسرائيلي كان يفرض سيطرته على كل مفاصل الحياة الفلسطينية، كالتعليم والصحة والأمن في تلك الفترة، في المقابل هو يفرض سيطرته الأمنية فقط في مناطق (ج) في الوقت الحالي.

وقال قبها إنه يمكن الاستفادة من تجربة اللجان التنظيمية، رغم ما شابها من أخطاء يجب عدم تكرارها، لكنها نموذج يمكن الاستناد إليه لمعالجة الحالة الأمنية في مناطق (ج) في حال تعذر وصول الأجهزة الأمنية إلى هناك، وهو ما يمكّن السلطة من التعامل مع القضية من خلال مواقف شعبية، لا يحرج السلطة أمام المجتمع الدولي، ولن يعرّض العناصر الأمنية للخطر.

وتابع القيادي في حماس، أن هذه اللجان كانت لها صلاحيات في استدعاء بعض الأشخاص، سواء كان على ذلك على خلفيات قضايا أمنية أو اجتماعية، وكانت تحقق في كثير من القضايا، التي تمس المجتمع الفلسطيني، وتفرض عقوبات على المخالفين. مقترحا أن يكون هناك تنسيق بمستوى عال بين جهات الاختصاص الرسمية، الأمن والقضاء والوزارات المختلفة، وبين قيادة اللجان التنظيمية.

وتوقع قبها أن يتم استهداف اللجان التنظيمية من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي ومخابراته، لكنه يعتقد أن ذلك لا يعني بكل الأحوال تخلي الفصائل الفلسطينية بكافة أطيافها عن مسؤولياتها في مناطق (ج). مشددا على أن حركتي حماس والجهاد الإسلامي سيكون لهما دور مهم في هذه اللجان، وستكونان قادرتين على التعاون مع فصائل العمل الوطني والسلطة الفلسطينية.

وأشار القيادي قبها إلى أن السيادة الأمنية مفقودة كليا في مناطق (ج) وبالتالي فإن محاولة فرضها في ظل الظروف الراهنة مسألة معقدة جدا، لذلك "سيادة الفصائل" من القوى الوطنية والإسلامية هي سيادة وطنية حقيقية، وهي ليست بمعزل عن المرجعيات، التي تنسق مع السلطة الفلسطينية، ولكن الآليات والأدوات قد تختلف، فيتم فرض الأمن من خلال اللجان التنظيمية، نظرا لخطورة ما قد يتعرض له أفراد الأجهزة الأمنية.

وأوضح أن هناك نماذج حيّة لـ"الجيش الشعبي" غير المسلح الذي يحمي المواطنين في المناطق، التي تتعرض لهجمات المستوطنين، حيث تنشط مجموعات شبابية تتناوب على حماية ممتلكات المواطنين وأمنهم. مؤكدا أنه يمكن بناء ذات النموذج لحل الإشكالات والنزاعات وإحقاق الحقوق ومنع الفوضى والفلتان في مناطق (ج) في ظل الفراغ، الذي تتعمد "إسرائيل" إحداثه.

بدوره اعتبر رئيس مركز الدراسات المستقبلية في جامعة القدس، المحلل السياسي أحمد رفيق عوض، أن السلطة الفلسطينية تتجنب فرض وقائع في مناطق (ج) لأنها تحاول أن تمتص ردود الأفعال الأمريكية والإسرائيلية بطريقة سلمية، بمعنى أنها لا تريد أن تواجه في المربعات، التي تعتقد أنها يمكن أن تخسر فيها، كأن تقاوم عسكريا حتى اللحظة ولا تريد أن تصطدم اصطداما عسكريا مع "إسرائيل" ولا تمنع قوات الاحتلال من اقتحام المدن.

وأضاف عوض، "لكن من جهة أخرى، تريد السلطة أن ترسل رسالة سياسية غير مكلفة حتى اللحظة، إلى الاحتلال وجهات أخرى، باعتبار أنها تحللت من الاتفاقيات، أن كل المناطق بمختلف تصنيفاتها هي بنفس المكانة القانونية، ولكن عمليا لا تستطيع أن تطبق ذلك، وقد تعلن في المستقبل القريب أننا دولة تحت الاحتلال أو حكومة مؤقتة أو أي كيانية سياسية خارج اتفاق أوسلو، والأمر في هذه الحالات متروك لردات فعل الاحتلال".

ويعتقد رئيس مركز الدراسات المستقبلية في جامعة القدس، أن السلطة تريد إدارة الصراع السياسي مع الاحتلال بأقل قدر ممكن من الصدام والخسائر، "لأن ذكريات الانتفاضة الثانية ما زالت حاضرة، ومسألة عسكرتها جعلت الفلسطينيين يخسرون، وأعطت الإسرائيليين الأفضلية، وحيّدت الجمهور الفلسطيني، وأنتجت ظواهر سلبية، لأن استخدام السلاح في الحالة الفلسطينية، قد يؤدي إلى الفلتان والفوضى، وبالتالي فإن السلطة استفادت من دروس الانتفاضة الثانية".

وتابع عوض أنه بالإضافة إلى الأسباب السابقة، التي تمنع السلطة من خوض غمار المواجهة العسكرية، فإن السلطة قد لا تحتمل مثل هذه المواجهة ولا تريدها، وهناك من ينصح قيادات السلطة ومن يضغط عليها في هذا السياق، تحت عنوان أن أي مواجهة عسكرية ستجعل السلطة تخسر مواقعها ودعمها الخارجي والداخلي، وقد يؤدي ذلك إلى تقوية أو دخول أطراف منافسة على المعادلة، مما يؤثر على قوة ومكانة السلطة.

ومع ذلك، يرى عوض أن سياسة السلطة بالتكيّف مع ما يفرضه الاحتلال بحجة الضعف وسحب الذرائع، وكذلك الانتظار والارتهان للوسطاء وبناء الأحلاف الدولية والتسويات، لا يمكن أن يؤدي إلى شيء لأن "إسرائيل" عبارة عن كيان متوحش يريد أن يفرض رؤية حاخامية توراتية، وبالتالي فإنه على السلطة تغيير الأداء.

ويرى المحلل السياسي عوض أن تحلل السلطة من الاتفاقات مع "إسرائيل" بمثابة بداية جديدة يمكن البناء عليها، على طريق التحلل من أوسلو والخروج من القواعد التقليدية للتفاوض، على أن يتم طرح إنهاء الاحتلال كأساس للتفاوض مع الإسرائيليين، شرط أن تثبت السلطة على هذا الموقف، والانسحاب من منهجيات السياسات القديمة، بالتزامن مع إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني وبناء وحدة حقيقية.

ويوضح عوض أنه من الضروري ترميم منظمة التحرير وإشراك الكل الفلسطيني فيها، وأن لا يكون هناك حالة من التفرد بالقرار والفعل واحتكار الحقائق، وأن تكون هناك شراكة سياسية حقيقية، لأن مشروع الضم يمثل تحديا كبيرا ينسف كل المشروع الوطني.

وأشار إلى أن مناطق (ج) يجب أن تكون جزءا من المشروع الكلي الجديد، خاصة وأن هذه المناطق تعرضت للتهميش لصالح المدن والمراكز، ولم يتم معالجة التغييرات الاجتماعية والاقتصادية، التي أحدثها اتفاق أوسلو، ولم يكن هناك اهتمام بتثبيت السكان هناك، ولم يتم دعم المشاريع الاقتصادية والزراعية في تلك المناطق، على الرغم أن السياسة الاستيطانية كانت واضحة، سواء بمنع البناء أو عرقلة المشاريع ومصادرة الأراضي.

وفي السياق ذاته، قال البروفيسور والمحلل السياسي عبد الستار قاسم، إن السلطة لا تجرؤ على فرض وقائع جديدة في مناطق (ج) لأن قياداتها مرتبطة بالإدارة المدنية الإسرائيلية، وفي حال قرروا تحدي "إسرائيل" فإنهم سيخسرون الكثير من المصالح والامتيازات، والمسألة بالنسبة لهم ليست مسألة وطن وإنما مصالح ذاتية.

وتابع قاسم قائلا إنه "بإمكاننا أن نعمل على توتير الأوضاع ونقل الأزمة إلى العالم، وتنظيم صفوفنا، والسيطرة على بعض المستوطنات، وبالعادة فإنه في حال كان طرف من أطراف الصراع يرفض حل مشكلة ما، يتوجب على الطرف الآخر إحداث أزمة، وهو أمر قد يمكننا من حشد رأي عالمي وعربي مساند يساهم في حل المشكلة".

وأضاف أن المشكلة الأساس تكمن في قبول السلطة

مدى

تلفزيون مدى التفاعلي

9100+
MOVIES & SERIES
فيلم ومسلسل

520+
CHANNELS
قناة تلفزيونية

أنجح عروض
الأطفال

تطبيقات
ترفيهية

أقوى الدوريات
والمنافسات الرياضية

أهم البرامج
الوثائقية والعالمية

INTERNET
متصفح انترنت

YouTube
متصفح يوتيوب

إنترنت حدوده السما

1700666555 • mada.ps

عام 1995 بالتقسيمات الإسرائيلية (أ، ب، ج) وهو قبول ما كان ليتم لولا المصالح الذاتية لقياداتها، كما أن هذه الاتفاقات والتقسيمات كان يجب أن تلغى عام ١٩٩٧عندما قُسمت الخليل إلى "١ه، ٢ه" لأنه كان من الواضح أن "إسرائيل" لا تريد إعطاء الشعب الفلسطيني شيئًا من حقوقه الوطنية، وفقط أرادوا استعباد السلطة واستعمالها لإدارة شؤون السكان وإزالة صورة المحتل عن "إسرائيل" وهذا ما تحقق بالفعل.

ويرى المحلل السياسي قاسم أن الوضع الفلسطيني لم يُعد ترتيبه حتى الآن وهذا يعني أن لا الاتفاقيات أُلغيت ولا التنسيق الأمني توقف، لأن وقف التنسيق الأمني يستدعي إعادة ترتيب الأوضاع الأمنية بشكل فوري، من خلال تفريغ عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية (الأمن الوطني، الأمن الوقائي والمخابرات) في جهاز الشرطة من أجل المحافظة على الأمن المدني، لأنه لا يوجد أمن مدني، ويستطيع أي شخص الآن أن يعتدي على الآخرين دون أن يلقى محاسبة وهناك الكثير من المجرمين والمعتدين "الزعران"، وبالتالي يجب أن تتحمل فصائل المقاومة مسؤولية الأمن الوطني والشرطة مسؤولية الأمن المدني.

وحول التوافق الفصائلي لإدارة الصراع في ما يتعلق بمحاولة فرض "إسرائيل" وقائع على الأرض خاصة في مناطق (ج)، قال قاسم إن "كل ما نراه حتى الآن عبارة عن مجاملات، وكما تابعنا فإن لقاء القيادي في حماس صالح العاروري والقيادي في حركة فتح جبريل الرجوب كان مليئا بالمجاملات ولم يطرح جديداً على الشعب الفلسطيني، وعندما تتحدث الفصائل عن ميثاق وطني فلسطيني وعن إعادة بناء منظمة التحرير بشكل عملي وليس بشكل نظري، عندها يمكن أن نرى في الأفق حلا لمشكلة الانقسام، أما ما تحدثوا به بأنهم إخوة أحباب وشركاء في الوطن والمصير، فهذا كلام سمعناه لسنوات طويلة لم يغير من الواقع شيئا".

في مطلع يونيو/حزيران الماضي قالت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، إن الأجهزة الأمنية الفلسطينية بدأت بالتنسيق مع مسؤولي حركة فتح في مناطق (ج) من أجل تشكيل لجان محلية قادرة على حفظ الأمن والاستقرار، في تلك المناطق، التي لا تستطيع الأجهزة الأمنية دخولها بسبب وقف التنسيق الأمني.

وأضافت الصحيفة أنه منذ أن تم وقف التنسيق الأمني، لم يعد بمقدور الأجهزة الأمنية الفلسطينية التحرك علانية وبسلاحهم في المناطق الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، وهو ما أدى إلى ارتفاع حالات القتل والشجارات في هذه المناطق.

وصرح مسؤولون فلسطينيون لـ يديعوت أحرونوت، بأن لجان الطوارئ المشكلة لن تحمل أسلحة بشكل رسمي ومعلن، لكنهم يستطيعون استخدام ما لديهم من قوة أو أسلحة إذا لزم الأمر خلال فض النزاعات والشجارات الداخلية.

وأوضحت يديعوت أن إنشاء هذه اللجان يثير قلق النظام الأمني الإسرائيلي، وأكد مسؤولون أمنيون إسرائيليون للصحيفة أن التخوف الأساسي هو أن منح عناصر فتح حرية العمل، قد يؤدي إلى إطلاق يدهم ضد "إسرائيل" كما حدث في الانتفاضة الثانية.

ورغم اعتقاد النظام الأمني الإسرائيلي بأن هذه المسألة قد تشكّل له معضلة حقيقية في المستقبل، لكن في الوقت الحالي ليس لدى "إسرائيل" النية في التدخل في طبيعة العلاقة الناشئة بين الأجهزة الأمنية واللجان المحلية من تنظيم فتح، وفق يديعوت.

ويرى المحلل السياسي ومدير مركز قدس للدراسات علاء الريماوي، في مقابلة مع "الحدث" أن الحركة الوطنية الفلسطينية تهمل بصورة مطلقة المناطق المصنفة (ج) بهذه المناطق، كما أنه لا يوجد أي موازنات حقيقية لدعم المواطنين وصمودهم فيها. مشيرا، إلى أنه يجب أن يكون هناك عنوان جديد للنضال، خاصة في ظل انعكاسات قرار الاحتلال الأخير الذي يساعد على مصادرة الأرض ويسمح للاستيطان بالتمدد.

وتشير تقديرات معظم الأذرع الأمنية الإسرائيلية إلى أن تنفيذ "إسرائيل" لمخطط ضم مناطق واسعة من المناطق المصنفة (ج) في الضفة الغربية سيؤدي إلى مواجهة فعلية مع الفلسطينيين، ويتبنى هذه التقديرات بشكل أساسي جهاز الشاباك الإسرائيلي، الذي استعرض تقديراته بهذا الخصوص خلال مداولات أجراها مع جيش الاحتلال الإسرائيلي ومداولات أمنية داخلية، وشدد فيها على أن ضم "إسرائيل" بشكل أحادي الجانب لهذه المناطق سيؤدي إلى موجة عنف، ستبدأ على ما يبدو في الجبهة الجنوبية أي قطاع غزة، "وقد ينتقل العنف إلى الضفة الغربية، وفي أسوأ الأحوال سيتحول إلى جولة عنف شامل بين إسرائيل والفلسطينيين، وربما تصل الأمور حد انتفاضة ثالثة".

وترجح مصادر إسرائيلية أن تكون تقديرات جيش الاحتلال مشابهة لتقديرات الشاباك، فقد أعدت شعبة الاستخبارات أوراق تقدير موقف تشير إلى أن ضم مناطق (ج) سيلقى ردا عنيفا من طرف الفلسطينيين، تقوده التنظيمات الأكثر راديكالية كالجهاد الإسلامي.

وتسمح صفقة القرن لإسرائيل بضم ما بين 30٪ و 40٪ من المنطقة "ج" و 40% للفلسطينيين. وستبقى حوالي 30% من المنطقة "ج" بدون تحديد مصيرها. ويقول قادة المستوطنون إن الأميركيين ألمحوا للأردنيين والفلسطينيين بأن نسبة الـ 30٪ المتبقية ستنضم لاحقًا إلى 40٪ التي يمتلكها الفلسطينيون بالفعل.

بحسب اتفاق أوسلو، وكذلك تفشل السلطة الفلسطينية فشلا ذريعا في إدارة العلاقة مع الاحتلال بما يتعلق

UNIPAL يونيبال

head & shoulders
SUPRÊME

شعر مرطب 100%
خالي من القشرة

معزز بزيت الأرغان

تقرير

اعتماد أسعار شراء الطاقة من مصادرها المتجددة

- أبو لبده: الأسعار جاءت مفصلة على مقاس موزعي الكهرباء وتتعارض مع السياسات المعلنة لتشجيع الاستثمار
- طهبوب: الفكرة من قرار تحديد أسعار الكهرباء من الطاقة المتجددة هي تحقيق العدالة بين الموزعين والمستهلكين
- إسماعيل: السعر الحالي مشجع للاستثمار الخارجي والمحلي
- الحكم المحلي: عززنا دور الهيئات المحلية في السياسة الوطنية الهادفة إلى الاعتماد على الطاقة المتجددة والانفكاك عن الاحتلال أحد أهدافها

بعد إعلان مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته رقم 59 المنعقدة بتاريخ 1 حزيران 2020، عن اعتماد أسعار شراء الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة لصبح 85% كحد أقصى من معدل شراء الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة التقليدية؛ اتهم بعض العاملين في قطاع الطاقة المتجددة، الحكومة الفلسطينية بالتسرع في إصدار القرار واصفة إياه بـ"غير المتوازن".

الحدث - جنى حسان

وقال حسن أبو لبده، الرئيس التنفيذي لشركة (Sunergy) لحلول الطاقة المتجددة ورئيس مجلس إدارة إتحاد صناعات الطاقة المتجددة الفلسطيني، إن حلول الطاقة الشمسية التي أعلنتها قرارات الحكومة الأخيرة، أتت مفصلة على مقاس موزعي الكهرباء، ومجحفة بحق المستهلكين والمستثمرين، "وتتعارض عمليا مع السياسات المعلنة لتشجيع المنتج الوطني ومنحه الأولوية".

وأضاف أبو لبده لـ"صحيفة الحدث"، أن قرار اعتماد أسعار الشراء الخاصة بالطاقة من مصادر الطاقة المتجددة، يؤثر سلبا على جلب الاستثمارات الوافدة في ما يخص مجال الطاقة المتجددة، آخذين بعين الاعتبار مخاطر الاستثمار في فلسطين، خاصة في ما يتعلق بسعر شراء الطاقة المنتجة محليا من الطاقة الشمسية بنسبة لا تقل عن 15% عن سعر شرائها من "إسرائيل"، وتعديل آلية التقاص مع المستثمرين للاستهلاك الذاتي والعمولات المخصومة على ما يسمى بنظام العبور.

وبحسب أبو لبده، فإن "فلسطين تشتري معظم احتياجاتها من الكهرباء من إسرائيل، بسعر 35 أغورة للكيلو واط ساعة، "وبموجب القرار الجديد ستشتري السلطة الفلسطينية الكهرباء من محطات الطاقة الفلسطينية بسعر 30 أغورة كحد أقصى، وبحكم التجربة سيسعى موزعو الكهرباء المحليون إلى شراء الكهرباء من المحطات بسعر يتراوح ما بين 24 - 27 أغورة للكيلو واط الواحد، وهو ما يعني عمليا أن هناك أفضلية سعر للكهرباء من المصدر الإسرائيلي".

وأشار رئيس مجلس إدارة إتحاد صناعات الطاقة المتجددة الفلسطيني، إلى أن هناك من يدعي أن سعر شراء الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة أرخص في دول الجوار، ولكن هذا لا يبرر شراء الطاقة المنتجة محليا بسعر تفضيلي على سعر شرائها من "إسرائيل".

"إن ادعاء وجود تأثيرات سلبية لانتشار توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة على موزعي الكهرباء غير دقيقة، لأن هؤلاء الموزعين لديهم حماية بحكم سعر البيع الذي تقره السلطة الفلسطينية، ويحققون أرباحا صافية تصل إلى 8.5% سنويا، وأرى أن كل موزع كهرباء سواء كان بلدية أو مجلس قروي أو شركة هو المسؤول عن حسن إدارته للموارد في ظل تقليص كميات الكهرباء المباعة من طرفه نتيجة لانتشار توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية إن صح ذلك، وهذا القطاع وجد ليبقى وينمو"، أوضح أبو لبده، الذي يرى أن كمية إنتاج الطاقة الشمسية تعتبر ثانوية جدا بالمقارنة مع الاستهلاك الكلي السنوي للطاقة الكهربائية من مصدرها الإسرائيلي.

وقال، "مساهمة قطاع الطاقة المتجددة لا تتجاوز 3% في أحسن الأحوال من إجمالي مشتريات الطاقة التي تعتبر إسرائيل المصدر الأكبر لشرائها، وهذه النسبة تشكل هامشا ولا تؤثر بأي شكل على دخل موزعي الكهرباء في فلسطين مهما كان تنظيمهم القانوني".

مؤكدا، أن فلسطين تعاني بشكل دراماتيكي من نقص إمدادات الكهرباء بما يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، "ولذلك فإنه من المنطق تشجيع القطاع الخاص لتكثيف استثماراته في هذا المجال لتعويض جزء من النقص المتنامي، وللتقدم بخطوات حتى لو كانت محدودة لتقليل الاعتماد على شبه الكلي على إسرائيل في هذا القطاع".

وقرار الحكومة تحديد أسعار شراء الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة متسرع وغير متوازن، وفق تعبير أبو لبده، "لأنه يأتي على حساب المستهلكين والمستثمرين على حد سواء لصالح الموزعين"، الذي يؤكد لـ الحدث أنه قد تولد لديه انطباع قبل عدة أشهر في ضوء جلسة حكومية مع الفريق الوطني الاقتصادي لقطاع الطاقة المتجددة، بأن عصر نمو وازدهار هذا القطاع قد أقبل، "ولكن القرارات الأخيرة أتت مخالفة لما لمسناه حينها من وعود باعتبار الطاقة المتجددة أولوية وطنية، وهذه القرارات أعادتنا للخلف".

وكان رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية قد ترأس اجتماعا للفريق الوطني للتنمية الاقتصادية لبحث سبل النهوض بقطاع الطاقة المتجددة في آب 2019، ضمن استراتيجية الحكومة بالانفكاك عن الاحتلال، أكد فيه على إعادة النظر بالقوانين الخاصة بقطاع الطاقة المتجددة وتحديثها لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

وطالب أبو لبده، الحكومة الفلسطينية، بالموازنة ما بين مصالح المواطنين والمستثمرين من جهة، وما بين مصالح موزعي الكهرباء من جهة أخرى، بما يضمن ألا تقع فريسة للضغوطات التي يمارسها الموزعون عليها بحجة احتمال الخسارة لنقص الموارد الناتج عن نمو هذا القطاع، وأن تتحلى بالحزم الكافي لبدء ثورة في توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة ووضع القطاع الخاص على مقاعد الامتحان بشأن إمكانية قبولها للتحدي بالتوسع الأفقي والرأسي السريع في هذا المجال.

وبحسب تقديرات أبو لبده، فإن بعض الموزعين لا يرغبون بتطور ونمو هذا القطاع، لأنهم يعتبرونه منافسا لهم، لذلك، يرى أبو لبده أنه "يجب أن تأخذ الحكومة خطوات باتجاه تحقيق التوازن المطلوب بالإصغاء إلى جميع الأطراف قبل اتخاذ أي قرار ذو طابع سياسي قد يؤثر على توجهات رئيس الوزراء اشتية بالانفكاك الاقتصادي، وأنا لا أشك أن الأخير لديه الجرأة الكافية لمراجعة قراراته الأخيرة حول موضوع الطاقة المتجددة وتصويبها لمصلحة الهوية الوطنية لقطاع الطاقة الفلسطيني".

وأكد أبو ليده، على استعدادهم وجهوزيتهم في اتحاد صناعات الطاقة المتجددة للتعاون مع اشتية في هذا السياق، "ونحن نتطلع إلى ترجمة دقيقة وأمينة لرغبة الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة".

وقال حمدي طهبوب، الرئيس التنفيذي لمجلس تنظيم قطاع الكهرباء، إن مصادقة مجلس الوزراء على القرار المذكور جاءت بناء على توصيات تم رفعها بخصوص نظام صرف القياس وتعرفة الشراء.

وأشار، إلى أن هذا المشروع قديم منذ عام 2015، ويهدف بشكل أساسي إلى تحقيق العدالة بين المستهلك وشركات التوزيع، "ونحن كمجلس تنظيمي عملنا أكثر من جلسة اجتماع ودعونا عليها كافة الجهات ذات العلاقة وخرجنا بتوصيات رفعناها لسلطة الطاقة والتي بدورها رفعتها إلى مجلس الوزراء".

وبحسب طهبوب، فقد تم عمل جلستين تم توثيقهما، للاستماع إلى تعديل تعليمات صافي القياس، شاركت فيهما كل الجهات المعنية،

SENSODYNE

هل تتسبب
هذه بآلام في الأسنان؟

يمكن أن يبدأ التخفيف
بالحساسية منذ اليوم

حيث تم خلالهما عرض كل الدراسات الخاصة بالموضوع وتم إعلام كافة الجهات بالتوصيات التي سيتم رفعها، "مع العلم أن سياسات صافي القياس تختلف من دولة إلى أخرى وبعض الدول تحدد كوتا لبرنامج صافي القياس وأخرى تحدد مبالغ ثابتة تفرض على مالكي المشاريع"، أما بالنسبة لما هو مطبق في فلسطين؛ فإن مجلس تنظيم قطاع الكهرباء يوازن بين مصالح المستهلكين والموزعين "ولا يجب أن نجحف بحق طرف على حساب آخر".

وبحسب القرار الحكومي المصادق عليه؛ فإن الموزع يقوم بخصم 10% من كمية الطاقة المصدرة لصالح شبكة الكهرباء، أما في مشاريع العبور فيقوم الموزع بخصم 12% من الطاقة المصدرة/ المنتجة لشبكة الكهرباء. وفي حال كانت كمية الطاقة المستهلكة أكبر من الطاقة المصدرة بعد الخصم يقوم المستهلك شهريا بتسديد كمية الطاقة الكهربائية المترتبة عليه. وفي حال كانت كمية الطاقة المستهلكة أقل من الطاقة المصدرة بعد الخصم يقوم الموزع بتدوير صافي رصيد الطاقة الكهربائية إلى حساب الشهر الذي يليه. كما أنه ينص على أن يتم عمل تسوية مالية في نهاية السنة الإنتاجية للمشروع المنتهية في 31 آذار، بحيث يتم تدوير رصيد المشترك خلال السنة الإنتاجية فقط.

وأضاف الرئيس التنفيذي لمجلس تنظيم قطاع الكهرباء طهبوب، أن المجلس قدم توصية بتحديد سقف سعر الشراء من مصادر الطاقة المتجددة، خاصة وأن أسعار الشراء للطاقة المتجددة كان مقر لها سقف سعر من المفترض تحديثه ومراجعته دوريا وفقا لما يطرأ على سوق الكهرباء من تغييرات أو غيرها من العوامل.

وأوضح، أن الفكرة منه تحقيق العدالة بين الموزعين والمستهلكين، لأن المستهلكين يشتكون من أن نسبة الخصم كانت 25% وهي نسبة أعلى من الفائض، كما أن الموزعين كانوا يشتكون من أن بعض المشاريع لديها القدرة فقط على تغطية استهلاكها دون إبقاء أي شيء للموزعين، على الرغم من أن الموزعين يقومون بعديد المهام مثل إدارة الشبكة والمحافظة عليها وصيانتها.

وأكد طهبوب، أن المشروع يهدف إلى الموازنة بين مصالح المستهلكين ومصالح الموزعين، خاصة وأن جلسات الاجتماعات حضرها ممثلون عن الموزعين والقطاع الخاص والمستثمرين والمستهلكين.

وبحسب طهبوب، فإن التوصيات اعتمدت على دراسة قام بها المجلس التنظيمي، والعديد من الدراسات التي تم إنجازها بالتعاون مع باحثين وخبراء من مؤسسات دولية، وشملت كل العناصر التي يمكن أن تؤثر في موضوع صرف القياس، مثل الأسعار والتكاليف على الموزع والمستثمر ونسب الخصم وغيرها.

وأضاف: في ما يتعلق بأسعار الشراء من مصادر الطاقة المتجددة، فإن أسعار تكنولوجيات الطاقة وغيرها من العوامل هي التي تحدد سعر الشراء، التي انخفضت بشكل كبير، في حين أن الانخفاض المقر فقط بقيمة 5%، كما أن أسعار الشراء لمثل هذه المشاريع في الدول المجاورة أقل بكثير، وهي لا تتعلق بشركات التوزيع أو الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء بصفتها المشتري، بل بأسعار وتكاليف هذه المشاريع بالدرجة الأولى.

وبحسب طهبوب، فإن تحديد السعر بالأساس مرتبط بالتكاليف، وفي حال أصبحت هناك مصادر محلية تنتج كميات كبيرة "سيكون لدينا قدرة على تخفيض الأسعار للمستهلك بدرجة كبيرة"، مشددا على أن الحكومة تعمل جاهدة لزيادة نسبة الإنتاج في هذا القطاع، وتضعه هدفا أساسيا واستراتيجيا، خاصة أن نحو 97% من الطاقة في فلسطين مصدرها "إسرائيل" والأردن و3% فقط من الإنتاج محلي، وعلى الرغم من ذلك، إلا أن هناك توقعات بزيادة الإنتاج المحلي من الطاقة المتجددة خلال السنوات المقبلة خاصة في ظل وجود مشاريع استراتيجية لإنتاج الطاقة من الغاز.

وأكد أن هناك زيادة سجلت في إنتاج الطاقة المحلية بما يقارب 20 ميغا واط إضافية خلال عامي 2018/2019، ومن المتوقع زيادة بالمقدار ذاته خلال 2019/2020، كما أن هناك مخططات لمشاريع تصل قدرتها الإنتاجية إلى 150 ميغا واط من الطاقة المتجددة.

وحول تأثير تحديد سعر الشراء للطاقة الكهربائية من قطاع الطاقة المتجددة؛ أوضح طهبوب، أن السعر الحالي مشجع جدا للاستثمار الخارجي والمحلي، ولكن لجلب الاستثمارات الخارجية هناك عوامل أخرى تلزم، وهو ما أكد عليه المهندس أيمن إسماعيل مساعد رئيس سلطة الطاقة للشؤون الفنية، الذي قال إن "الأسعار المطروحة محليا لو لم تكن جاذبة ومشجعة للاستثمار لما كنا وصلنا إلى القدرات الحالية، وأن هناك مشاريع تم تنفيذها بقدرة 80 ميغا واط وأخرى بقدرة لا تقل عن 100 ميغا واط بانتظار التنفيذ".

وأشار إسماعيل، إلى أن دور سلطة الطاقة صانع سياسات ومشرع، يضع كل التشريعات والقوانين اللازمة لحماية المستثمرين في مجال الطاقة المتجددة ومراقبة نمو هذا القطاع، كما أن البيئة التشريعية والقانونية والاستثمارية في فلسطينيين هي بيئة جيدة على حد وصفه، للاستثمار في هذا القطاع.

وأضاف في مقابلة مع "الحدث"، أن قطاع الطاقة هو قطاع مشجع للاستثمار رغم المعيقات الكثيرة، والتي أبرزها الاحتلال الإسرائيلي، الذي يسيطر على أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية، "نحن إلى الآن لا يوجد لدينا مشاريع استثمارية في المناطق المصنفة ج بسبب منع الاستثمار فيها من قبل الاحتلال والتهديد بالهدم والمصادرة باستثناء بعض المشاريع الصغيرة على نطاق ضيق فوق أسطح المنازل، على الرغم من كونها مناطق مناسبة جدا للاستثمار في مجال الطاقة المتجددة".

وأكد مساعد رئيس سلطة الطاقة للشؤون الفنية، أن الأراضي المصنفة ج في الضفة الغربية يمكن لها أن تنتج ما يعادل 3000 ميغا واط إذا ما تم الاستثمار فيها، وأن المساحات المتاحة للاستثمار في هذا المجال في المناطق المصنفة ب و أ محدودة جدا.

وحول الأسعار التي تم اعتمادها مؤخرا، رفض المهندس إسماعيل ، أن تكون هذه الأسعار مفصلة على مقاس الموزعين، قائلا: الأسعار الحالية ما زالت مجدية اقتصاديا بشكل كبير وهي تعتبر من أفضل الأسعار الموجودة في المنطقة، كما وستتم مراجعتها في السنوات المقبلة بناء على تغير سعر الشراء لأنظمة الطاقة الشمسية من المصدر، ووفق دراسات وتقييمات جديدة؛ كما تمت مراجعة السعر القديم المحدد منذ 5 سنوات، حيث كان سعر الكيلو واط الواحد من الطاقة الشمسية 3000 دولار أمريكي. مشيراً، إلى أن السعر المعلن سابقا للشراء من مصادر الطاقة الشمسية كان يمثل 90% من معدل أسعار مصادر الطاقة التقليدية والانخفاض الجديد لأسعار الشراء بمقدار 5% لتصبح 85% من متوسط معدل أسعار الطاقة التقليدية ما زال مجديا اقتصاديا لطرفي المعادلة؛ المستثمرون والموزعون، بناء على الدراسات الاقتصادية والتحليل المالي التي تم عملها من قبل خبراء في الاقتصاد.

وأوضح، أنه مع تشغيل محطات التحويل الأربعة التي تم بناؤها من قبل سلطة الطاقة، من المتوقع أن يتم تخفيض سعر الشراء من المصدر الإسرائيلي بنسبة لا تقل عن 10% مقارنة بالأسعار المعمول بها حالياً، علماً ان تكلفة أسعار الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقة الشمسية عالمياً ومحلياً تنافس أسعار الطاقة التقليدية المستوردة من "إسرائيل".

دور وزارة الحكم المحلي في ما يتعلق بقطاع الطاقة المتجددة

يقول مدير عام العلاقات العامة والإعلام في وزارة الحكم المحلي صايل حنون، إن الوزارة ساهمت في تعزيز دور الهيئات المحلية في السياسة الوطنية الهادفة إلى الاعتماد على الطاقة المتجددة ورؤية الرئيس عباس بضرورة الاستثمار في هذا المجال بما يمثله من خيار استراتيجي اقتصادي وبيئي، وكذلك السيادة على طريق الانفكاك عن الاحتلال.

وأضاف، أن الوزارة، عمدت إلى تخصيص العديد من الأراضي المملوكة من الهيئات المحلية لغايات الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، ووافقت على بعض الطلبات الواردة إلى الهيئات المحلية لتخصيص أراضي دولة لهذه الغاية، كما وعملت على تحفيز الهيئات المحلية للشراكة مع القطاع الخاص لإنشاء محطات طاقة شمسية، وتوجيه الهيئات المحلية لبناء محطات طاقة على أسطح المباني العامة التي من شأنها أن تساهم في استثمار مواردها المتاحة وتخفيف العبء المالي لفاتورة الهيئة المحلية واستخدامها في لوحات إنارة الشوارع والأماكن العامة.

كما ووافقت وزارة الحكم المحلي على طلبات مقدمة من الهيئات المحلية للاستثمار الذاتي عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية، وتدريب كادرها في هذا الخصوص بالتعاون مع القطاع الخاص والشركاء الدوليين، والتشبيك مع مؤسسات دولية عاملة في هذا المجال مثل الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، بهدف إدماج الهيئات المحلية بالبرامج الدولية، إضافة إلى المساهمة في تطوير السياسات الوطنية على هذا الصعيد وذلك من خلال اللجنة الوزارية، التي يقودها وزير الحكم المحلي والهادفة لتفعيل دور الوزارة على هذا الصعيد بالتكامل مع سلطة الطاقة ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء.

مقال

بعد مرور 48 سنة على استشهاد كنفاني

ما زالت "رجال في الشمس" تقاوم المشروع الصهيوني

فراس حج محمد/ فلسطين

يعدّ غسان كنفاني من المثقفين والمفكرين العرب والفلسطينيين الذين تنبهوا، منذ وقت مبكر، إلى الدعاية الصهيونية وخطرها، فوقف في وجهها، وعمل على دحض كتاباتها العنصرية التي أسست للمشروع الصهيوني، فشكلت كتابات غسان بمجملها الإبداعية والبحثية عاملا قويا في تفنيد مقولات الصهيونية وخطاباتها الاستعمارية.

أصدر غسان كنفاني كتابين درس فيهما الأدب العربي في فلسطين، وهما "الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال 1948-1968"، و"أدب المقاومة في فلسطين المحتلة". وبيّن أن للأدب دورا مهما في المعركة مع الاحتلال، فقال: "إن أدب المقاومة العربي في الأرض المحتلة يقدم لتواريخ الأدب المقاوم في العالم نموذجا في الحقيقة، وعلاقة جديدة نادرا ما استطاعت آداب المقاومة المعروفة في العصور الحديثة أن تحقق ما يوازيها في المستوى، مقارنة بمهاتها الصعبة وشديدة التعقيد".

من ذلك ربما وجد المرء فيما سبق من إشارة هدف غسان من الكتابة الإبداعية والبحثية على السواء، فهي كتابة داحضة لفكر الآخر النقيض، آمن غسان كنفاني بهذا الدور للأدب المقاوم، وربما لأجل ذلك اتسمت أعماله بكل سمات أدب المقاومة من مباشرة وسيطرة الأيديولوجي على الفني، والفكرة الكلية دون الاعتناء بالتفاصيل الصغيرة التي تمنح العمل الفني حيوية ما. وعليه فإن أدب غسان هو أدب دعائيّ في الدرجة الأولى، تعلو فيه النبرة الخطابية، وتسود فيه المناقشة الفكرية، وهذا أيضا ما يفسر انحياز غسان كنفاني إلى الرواية القصيرة المكثفة، وإلى القصة القصيرة والمسرحيات القصيرة أيضا.

هذه النظرة التي تجلت فيما كتب غسان من سرد، عززها أيضا ببحثه الموسوم بـ "في الأدب الصهيوني". فكشف عن وعي متقدم على ضرورة الانتباه لأدب الآخر، فالتقت عنده الأفكار معا وتعاضدت في كتابيه عن أدب المقاومة وفي "سردياته" المتنوعة، وهذا الكتاب. فقد ذهب كنفاني إلى أن الصهيونية قاتلت بسلاح الأدب قتالا لا يوازيه إلا قتالها بالسلاح السياسي العسكري، لأن هذا الأدب لا يمكن فصله عن الأيديولوجية الصهيونية السياسية، مع أن الصهيونية الأدبية كانت سابقة للمشروع الصهيوني السياسي على الأرض، فتم تجنيد الأدب لخدمة السياسة. يعرّف غسان كنفاني الأدب الصهيوني بقوله: "بأنه الملتزم سياسيا بمجيء اليهود إلى فلسطين على حساب أهلها الفلسطينيين، وهو على المستوى الأيديولوجي ذلك الذي يطابق بين الدين والقومية".

من هذا الوعي على الهدف من الكتابة لدى أدباء الحركة الصهيونية بنى غسان أدبه هو، بل إنه بنى نظريته في رسم حدود الأدب المقاوم ضمن هذا الفهم لأدب الحركة الصهيونية وأهدافه المكرسة لخدمة المشروع السياسي.

جاءت رواية غسان "رجال في الشمس" ضمن هذه الفلسفة في الكتابة، وكذلك رواية "ما تبقى لكم" ورواية "أم سعد" ورواية "عائد إلى حيفا"، بل إن كل ما كتب كان يدور في خدمة ما آمن به من أفكار أدبية أو سياسية.

لم يكن غسان كنفاني باحثا في الدرجة الأولى عن الصنعة الروائية؛ لذلك تخلى عن أسلوب الكتابة الروائية المعقدة، وكان قد مارسه في روايته "ما تبقى لكم"، ليعود إلى بساطة الأسلوب والمباشرة في مخاطبة وعي المتلقي العربي والفلسطيني بشكل خاصّ، لقد كان في صراع مع الأفكار والأيديولوجيا المضادة، وهذا هو صلب مشروعه الثقافي بأوجهه المتعددة، وكان يبني صراعه ويؤسس له، منطلقا من الطبقة المتوسطة في المجتمع، وهي الطبقة التي حملت أفكار غسان ووعت على الثورة وقادتها، وهي التي قدمت أبناءها الشهداء والأسرى والمبعدين والمنفيين والمطاردين. وهذه الطبقة الممثلة في رواياته كانت تنويرية تخوض معركتها على جبهة الداخل الذي يعيش بأفكاره القديمة وعلى وعي جديد بحكم الصيرورة التاريخية التي تدعو دائما إلى التغيّر والتبدل. من ذلك مثلا هذا الحوار الوارد في رواية "رجال في الشمس" بين الأستاذ سليم وبين أحد الحاضرين في ديوانية المختار:

- ".. وسوف تؤم الناس يوم الجمعة.. أليس كذلك؟"

وأجاب الأستاذ سليم ببساطة:

- "كلا، إنني أستاذ ولست إماما.."

قال له المختار:

- "وما الفرق؟ لقد كان أستاذنا إماما"

- "كان أستاذ كُتّاب، أنا أستاذ مدرسة"

على الرغم مما يشير إليه المقتبس السابق من تطور المجتمع الفلسطيني بين حقبتين، حقبة التعليم في الكُتّاب وبين التعليم في المدرسة، والفرق بين الأستاذين، وطبيعة دورهما التعليمي، فكان أستاذ الكُتاب معلما وإماما وواعظا، ومأذونا شرعيا، ورئيس جاهات الصلح، ومغني في الأعراس، إنه كان كل شيء، على الرغم من أنه قد يكون محدود المعارف ومتواضع في تحصيلها. بل كثيرا ما كنا نسمع ونحن صغار طُرَفاً ونوادر بخصوص هؤلاء المعلمين الذين وصلوا إلى درجة أن يكونوا أطبّاء شعبيّين أيضا.

لقد تغير الوضع، وذهب ذلك التاريخ، وجاءت حقبة جديدة، حل فيها معلم المدرسة محل معلم الكُتاب، لذلك حتما سيتغير الدور، إن هذه الحركة التاريخية في التغيير الحتمي يجب أن يصاحبها تغيير في العقليات القديمة، فلن تستطيع هذه العقلية هزيمة الحركة الصهيونية، يجب أن نفهم الصيرورة التاريخية لنفهم الواقع ونحسن التعامل معه. كما حارب غسان كنفاني الأفكار المتغلغلة في الوعي الجمعي، وخاصة تلك الأفكار التي تجعل كل شيء قدرا مقدورا لا فكاك منه. إن هذا المنطق استسلامي انهزامي يجب أن يزول إن أراد الفلسطينيون أن يحرروا أرضهم.

تمنح الرواية إضاءات مركزة ومكثفة حول طبيعة حياة الفلسطينيين بعد النكبة في الشتات حيث المخيمات، حياة مقهورة بالفقر المدقع، ويصورها غسان بقوله متحدثا عن مروان: "إنه رجل معدم، أنت تعرفين ذلك، لقد كان طموحه كله، كل طموحه، هو أن يتحرك من بيت الطين الذي يشغله في المخيم منذ عشر سنوات، ويسكن تحت سقف من إسمنت".

يعرّي غسان هذا المنطق للفلسطيني الشريد التائه، إذ تبدو هشاشة الحلم وتفاهته، وما يعني هذا الحلم في نهاية المطاف من تفكيك المخيم، إن فعل كل من في المخيم مثل ما يريد أن يفعل، ما يعني أيضا أن قضية اللاجئين في تآكل، وهي متروكة للزمن، فالزمن كفيل بحلها بهذه الطريقة الناعمة، وهي البحث عن الحلم الشخصي. وبالتالي فإن غسان كنفاني يحذر من هذا المنطق المتسق مع أفكار الحركة الصهيونية السياسية التي تراهن كثيرا على عنصر الوقت لتتغير الأشياء من تلقاء نفسها وتصبح الأمور في صالحها. إذاً، لا بد من تغيير الوعي عند الناس، وهذه مهمة ليست سهلة.

لعلّ مَن النظر إلى شخصيات مجتمع الرواية جميعا، الرئيسية والثانوية يدرك مدى ما تعانيه تلك الشخصيات من أوجاع نتيجة الحرب، فالحرب لا ترحم، فقد كانت شفيقة وأبو الخيزران والمشردون جميعا من ضحايا الحرب، بل إن للحرب ضحايا كثرا ومتعددي الأصناف والأشكال والمآسي، كما كان أيضا من نتائج تلك الحرب الفقر والوجع والقلق النفسي والتفسخ الاجتماعي وتدهور القيم. لكن يجب ألا يستسلم الفلسطينيون إلى تلك النتائج الكارثية للحرب، وألا يروا في تلك النتائج عامل انهزام واستسلام وخنوع ونكوص وطغيان الذاتي على الهم الوطني العام. ربما كانت هذه النظرة الاستشرافية لغسان كنفاني غاية في الدقة، فما أكثر من استغل الحرب لإشاعة روح الانهزام والاستسلام! لقد غلب اليوم على كثير من الفلسطينيين هذا المنطق غير المبالي بالوطن وقضاياه، منطق أبي الخيزران: "ماذا تنفعك الوطنية؟ لقد صرفت حياتك مغامرا، وها أنت أعجز من أن تنام إلى جانب امرأة، وما الذي أفدته؟ ليكسّر الفخار بعضه، أنا لست أريد الآن إلا مزيدا من النقود مزيدا من المال".

إن أصحاب هذا الموقف من الخيزرانيين الجدد، لا يحيون إلا في العتمة، ولا تترعرع تجارتهم إلا عندما يكون "الظلام كثيفا مطبقا" كما جاء في الرواية، فهذا هو الجو المناسب لمثل هؤلاء المستغلين، ولذلك يهمهم عدم انكشاف الحقائق وإزالة الغشاوة عن أعين الضحايا وقلوبهم، وعليه فإن هذا الاتجاه يحارب وبشدة كل المظاهر التي تتجه بالناس نحو الوعي السياسي الحقيقي، ليظلوا مغلوبين على أمرهم وضحايا لأن في استمرار وضعهم حياة لمنطقهم وتجارتهم. وفي كل ذلك حياة للمشروع الصهيوني، فالوعي السياسي الحقيقي هو أول خطوة نحو الخلاص من هذا المشروع، إن هؤلاء الخيزرانيين اتفقت مصالحهم مع مصالح الاحتلال، فكانوا خطرا على فلسطين، حيث ساروا بها نحو الهاوية، ليتقزم الحلم الفلسطيني من تحرير كامل التراب الوطني إلى مجموعة أرخبيلات سكانية يحكمها وكلاء تابعون للاحتلال ويقدمون له خدمات جليلة كل يوم، وهم يمارسون عمليات التغريب والتضليل الوطني وحرف بوصلة الوعي إلى لا شيء.

لقد تجاوزت رواية غسان كنفاني الواقع التي كانت تعيش فيه، وكتبت من أجله إلى أن تحذر من مآلات سياسية خطيرة، كانت تتوقعها، فالرواية لم تكن فقط "تقدم نسيجا يخص أمة في فترة تاريخية بعينها" كما قالت الدكتورة رضوى عاشور، بل إنها تجاوزت لحظتها التاريخية من خلال بنائها اللغوي الحامل للرمز والقادر على أن يستوعب الواقع، ولو بعد أكثر من سبع وخمسين سنة على كتابتها واستشهاد كاتبها الذي مضى عليه ثمان وأربعون عاما. وهي بذلك صالحة لتظل مثالا على مناهضتها المستمرة للمشروع الصهيوني بكل مرتكزاته الفكرية والأدبية والسياسية. ولن تموت الرواية وخطابها الثوري ما دامت فلسطين تحت الاحتلال.

مقال

واو الجماعة بلا جماعة!

عبد الرحيم الشيخ

مع بداية تفشّي الوباء في فلسطين في منتصف آذار ٢٠٢٠، نشرتُ ملصقاً خلفيَّتُه لوحة للأسير وليد دقّة، كُتب عليه، بالعربية والعبرية والإنجليزية والفرنسية: «الحرية لكافة الأسرى الفلسطينيين-الحق في النجاة من الاستعمار والكورونا،» مع دعوة إلى تعميمه «من فلسطين إلى العالم، بكل لغات الأرض، وقبل فوات الأوان». لم يكن مفاجئاً تداوله بشكل واسع ولا ترجمته بلغات إضافية عديدة، نظراً لملامسة قضية الأسرى للضمير الجماهيري، لكن اللافت للانتباه أن رئيس وزراء فلسطيني سابق، هو صاحب مشروع «إقامة الدولة، وإنهاء الاحتلال»-«دولة الأمن والمؤسسات»، ويدعو اليوم إلى «دولة واحدة» من طراز خاص خلال إقامته في الخارج... كان من ضمن مئات قاموا بعمل «مشاركة» للملصق.

كانت تلك «المشاركة» باعثة على الاستهجان، حالها حال آخر ما صدر من «بيانات» عن الرئاسة الفلسطينية وعن أمانة سر منظمة التحرير الفلسطينية، قبل أيام، بخصوص قضية الأسير، الشهيد مع وقف التنفيذ، كمال أبو وعر (المصاب بالسرطان، والكورونا، وتضاؤل الأمل)... لا لأن الدولة لم تقم ولم ينتهِ الاحتلال؛ ولا لأن ثمة أي أوهام بخصوص ما يستطيع رئيس وزراء فلسطيني، سابق أو حالي أو لاحق، فعله للأسرى؛ ولا لأنَّ رئاسة السلطة الفلسطينية والوزراء ومنظمة التحرير الفلسطينية عاجزة في الأزمنة العادية، وليس في فلسطين أزمنة عادية أبداً منذ أكثر من سبعين عاماً، لا في أزمنة الطوارئ وحسب، عن فعل أي شيء مهما كان ضئيلاً، كإلزام البنوك، مثلاً، بعدم تنفيذ أمر الحاكم العسكري الإسرائيلي للمدن الفلسطينية الخاص بحسابات الأسرى حتى اللحظة... بل لأن تلك «المشاركة» وتلك «البيانات» تفصحان عن أقصى ما يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية، بصيغتها الحالية، وللسلطة الفلسطينية، بأي صيغة ممكنة، ولرموزهما، فعله، وهو: «دَبِّ الصُّوْت» في العالم، بتعبير عاميٍّ، أو «قيادة التشجيع-Cheerleading"، بتعبير فصيح وترجمة حرفية، متوسِّلة ما تيسَّر في ترسانتها الدبلوماسية، العامة والشعبية، التي صارت اليوم، وحرفياً بفضل الوباء، دبلوماسية رقميَّة محضة.

لقد كشف الوباء عن الكثير من "أمراض السلطة" في العالم. وفي فلسطين، التي لا تزال جزءاً من العالم، كشف الوباء عن أن "أوسلو" لم تكن "وجبة سريعة" وحسب، كما وصفها محمود درويش مرَّة، بل كانت وجبة بالغة السُّميَّة، أدَّت، حرفياً، إلى "تحلل" الجسد الفلسطيني. فقد كان من نتائج "أوسلو"، ورغم انتعاش مؤسسات المجتمع المدني (التي أجلست وَهْمَ "المواطنة" على قدمين من مؤتمرات وورش ونشرات تؤدلِج الهزيمة)، استكمال الإجهاز على مفهوم "المواطنة الموحَّدة". فبين مشروع "السلطة الوطنية" في العام ١٩٧٤ ومشروع "السلطة الفلسطينية" في العام ١٩٩٤، تيهٌ تضخَّمت فيه السلطة، وتقلَّصت فلسطين، وصار تعريف الفلسطيني هو من يستطيع الشرطيُّ مخالفته، في المناطق «أ»، دون تبعات سياسية ترصدها «لجنة مراقبة آثار السلام»! أُسْقِطَ من التعريف فلسطينيو فلسطين المحتلة في العام ١٩٤٨، وأسقَط من التعريف فلسطينيو الشتات، وأسقط من التعريف فلسطينيو القدس، وأسقط من التعريف (بعد الانقسام) فلسطينيو غزة ... وحُكِمَ الأسرى الفلسطينيون، من هذه الجغرافيات كلها، بالعيش في «الزمن الموازي» الذي لن يلتقي أبداً بزمن السلطة، لأن الخطوط المتوازية، بحكم إيديولوجيا الفيزياء العنيدة، لا تلتقي.

وحتى لا يطول الاستطراد، فقد كشف الوباء في فلسطين، أن التاريخ والجغرافيا اللذين صمَّمتها الرسميَّة الفلسطينية في التيه الفلسطيني الكبير المستمر منذ العام ١٩٧٤، قد أراحَا الناطقَ الرسمي باسم الحكومة الفلسطينية من الكثير لينطق به. فقد تُرِكَ الفلسطيني في الجغرافيات المشار إليها آنفاً ليواجه قدره تبعاً للسياسات الحيوية التي تمارسها السلطات «ذات العلاقة» في تلك الجغرافيات التي «تتمتع» كل منها بزمن موقوت لا تربطه بزمن رام الله إلا بلاغة متلعثمة، هذا إن حضرت البلاغة أصلاً. لكنَّ ذلك لم يأت من فراغ. فمسؤولية النطق باسم الفلسطينيين في هذه الجغرافيات، وعنها، لم تعد من مهمَّات الحكومة الفلسطينية تماماً، وثمة مثالان يوضحان ذلك.

ففي ٢٤ أيار ٢٠١٧، صدر عن الرئاسة الفلسطينية القانون رقم (١٤) القاضي بتعديل اسم «وزارة الخارجية» إلى «وزارة الخارجية والمغتربين»، ولحسن الحظ أن من أعدَّ تنسيب مجلس الوزراء بخصوص تلك «الفنعة» لم يطَّلع على آخر ما توصَّل إليه الأخوة اللبنانيون بتعديل اسم «وزارة الخارجية» لديهم إلى «وزارة الخارجية والمنتشرين»، لأسباب ربما لا تقل سوريالية عمَّا لدينا. وبغض النظر عن «دواعي التنسيب» لوزارة الخارجية السعيدة بتعديل اسمها ورسمها، ودائرتيْ شؤون اللاجئين والمغتربين في منظمة التحرير الفلسطينية... لايزال ستة ملايين «لاجئ» فلسطيني خارج فلسطين التاريخية يواجهون تحدي البقاء والعودة، بغض النظر عن منطق «الاغتراب» و«الانتشار». هؤلاء، على سبيل المثال، لن يأتي المتحدِّث الرسمي باسم الحكومة على أحوالهم، ولن يشملهم في «آخر دفعة سيتم إجلاؤها من أبناء جالياتنا العالقين في الخارج.» وفي ٢٩ أيار ٢٠١٤، وبتنسيب وقانون مشابهين، تم تحويل وزارة شؤون الأسرى، إلى «هيئة شؤون الأسرى والمحررين» وتتبع مباشرة لمنظمة التحرير الفلسطينية. ولعل في ذلك ما يفسِّر تأخر «أخبار الأسرى»، أو انعدامها مطلقاً في غالب الأحوال، في الإيجازات الصحفية لـ«الوزراء» التي فاخرت بها الحكومة الفلسطينية في الموجة الأولى من الوباء، حدَّ أنها أُدرجت كمنجزات في وثائقي «الجائحة والمايسترو» (الفيلم الذي أُنتج، برعاية رسمية، لإعلان الانتصار على الجائحة قبل أن تنتهي موجتها الأولى!)... فالأسرى مسؤولية المنظمة لا مسؤولية السلطة، أو هكذا تُفْهَمُ الأمور.

إن غياب ثلاثة أرباع الفلسطينيين من تعريف «المواطنة الفلسطينية الموحَّدة» عن مسؤولية الرسمية الفلسطينية ليس بالأمر الجديد ولا الصادم، رغم مأساويته، إذ هو حصيلة كل ما ذُكر. لكن استمرار غياب ٤٧٠٠ أسير فلسطيني عن تصدُّر المسؤوليات والإيجازات والبرامج والشعارات والصلوات... سيجعل الضوء الأخضر الممنوح لسلطات الاحتلال الصهيوني أكثر خضرة في الاستفراد بالأسرى. ليسوا أرقاماً، لكن الأرقام صرخات الأسماء: ٤٧٠٠ أسير، منهم ٤١ أسيرة، و١٨٠ طفلاً، و٣٦٥ معتقلاً إدارياً، و٧٠٠ مرضى، ٣٠٠ منهم حالات خطيرة، و٦ جثامين محتجزة... وهم جميعاً في أكثر الدفيئات التي صممها العدو «مثالية» لانتقال العدوى: في كونتينرات التوقيف، ومراكز التحقيق، و«معابر» المعتقلات، وأقسام السجون، و«سجون السجون-زنازين العزل»... حيث تتحكم سلطة السجون الصهيونية، حرفياً، بالوباء وكيفية انتشاره، وانتشار أخباره.

هذا الواقع المأساوي لن تنفع معه بعد الآن بلاغة: «أنقذوا الأسرى»، «أنقذوا كمال أبو وعر»، «أنقذوا أسرى مسلخ-عيادة-الرملة: خالد الشاويش، منصور موقده، معتصم رداد، ناهض الأقرع، صالح صالح، موفق العروق، نضال أبو عاهور... ولن تنفع، بعد الآن، بلاغة: «حرروا أجساد الأسرى الشهداء»: أنيس دولة، وعزيز عويسات، وفارس بارود، ونصار طقاطقة، وبسام السايح، وسعدي الغرابلي... فدولة الاستعمار الصهيوني المجنونة، حرفياً وعنصرياً، والتي لا تمنع الأسرى من الحياة وحسب، بل وتمنعهم، كذلك، من الموت، لا تفهم بلاغة «أنقذوا» و«حرِّروا»... لأن واو الجماعة غدت بلا جماعة، إذ لا يزال السؤال برسم الفلسطينيين كلهم: إلى من توجِّهون صيغة الأمر في «أنقذوا» و«حرِّروا»؟

الأسرى الفلسطينيون، في بياناتهم-واتصالاتهم-الصرخات، مصلوبون على أمل المقاومة الشاملة للاحتلال، لا على «فزَّاعة» المقاومة في البلاغة السياسية الفلسطينية، فمهمَّة «الفزَّاعة» تنتهي حين ينزل صاحب الأرض إلى أرضه. والأسرى الفلسطينيون، في بياناتهم-واتصالاتهم-الصرخات، مصلوبون على أمل صفقة تبادل أولويتها الوحيدة تحرير كافة الأسرى. والأسرى الفلسطينيون في بياناتهم-واتصالاتهم-الصرخات مصلوبون على أمل تضامن أحرار العالم مع قضيتهم العادلة، لكن التضامن، وحده، لا ينجز حرية ولا تحريراً. ما سينجز الحرية والتحرير، هو البدء بتحقيق نصاب ثقافي لا نجامل فيه السلطة ولا نزيد من أوهامها؛ وتحقيق نَصَابٍ سياسي لا نبارك فيه حملات العلاقات العامة للمنقسمين وَلاَ نزِيد في تبجُّحهم في صعوبة القضايا العالقة؛ وتحقيق نصاب أخلاقي لنقوم بذلك كلّه دون أن نزيد من واو الجماعة الغائبة قَبحاً.

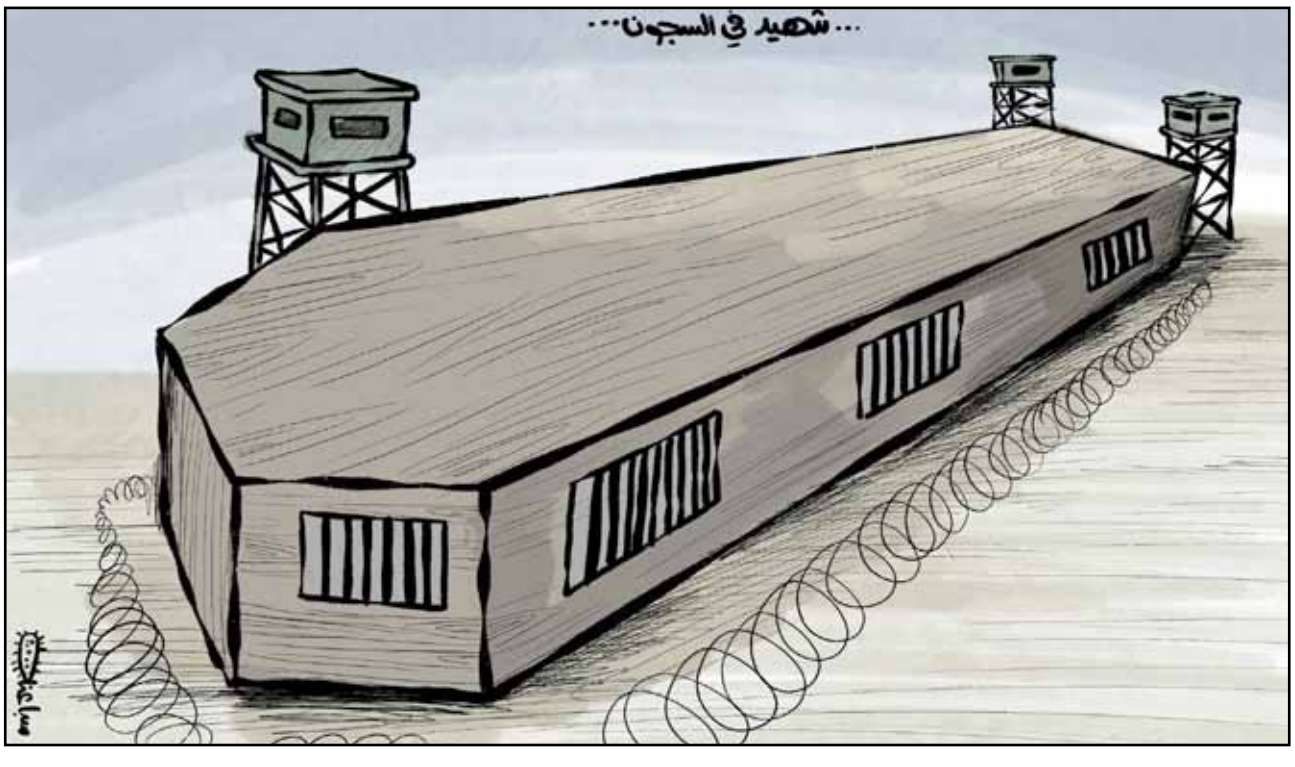

☎ +970 (2) 296 3621 | +970 (2) 296 3623 | www.nedm.ps

Near East Distribution & Marketing - شركة الشرق الأدنى للتوزيع والتسويق

مجموعة عنبتاوي
شركة الشرق الأدنى للتوزيع والتسويق

تقرير

قصة أول فرقة بحرية في القسام ونجاح عملية زيكيم

ترجمة الحدث_ محمد بدر

نشر موقع واللا العبري تقريرا حول القوة البحرية التابعة لكتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس، وذلك في ضوء التقارير، التي تتحدث عن هروب أحد قادة القوة إلى "إسرائيل" بعدما تبيّن أنه يعمل لصالح المخابرات الإسرائيلية. وجاء في التقرير:

في آذار / مارس 2010، وصلت معلومة استخباراتية إلى مكتب رئيس جهاز الشاباك يوفال ديسكين حول أربعة من نشطاء حركة حماس يستعدون للعودة من إيران بعد تلقيهم تدريبات خاصة في فنون القتال في البحر، وهي معلومة نقلها ديسكين إلى جيش الاحتلال الإسرائيلي، في ظل زيادة أعداد رحلات التدريب من قطاع غزة إلى طهران وبيروت، ليتضح فيما بعد أن الأربعة كانوا النواة الأولى لتشكيل "الكوماندوز البحري"، والتي تعتبر اليوم الوحدة الأهم والأقوى في القطاع.

وأوصى جهاز الشاباك في حينها بتصفية المقاتلين الأربعة فور دخولهم قطاع غزة، وكانت رسالة جهاز الشاباك إلى جيش الاحتلال بأنه في حال لم يتم التعامل معهم، فإن "إسرائيل" ستواجه مشكلة خطيرة على الأرض، لكن رئيس أركان جيش الاحتلال في حينها والمستوى السياسي الإسرائيلي فضّل عدم المساس بهم وذلك للحفاظ على حالة من الاستقرار في المنطقة، من أجل التفرغ للمشروع النووي الإيراني.

لكن قادة سلاح البحرية الإسرائيلي كانوا يعتقدون بأنه يجب اغتيال هذه النواة البحرية في حماس، وبعث قائد البحرية آنذاك، اللواء إليعازر ماروم، رسالة إلى الجهات المعنية بأن الاغتيال في هذه الحالة خطوة ضرورية، ومع ذلك لم يقتنع رئيس الأركان جابي أشكنازي بذلك، ولذلك بعث قائد البحرية، ضابطا كبيرا، إلى رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية عاموس يالدين، من أجل إقناعه بضرورة التحرك، واقتنع الأخير بوجهة نظر سلاح البحرية، وتم تقديم المعلومات والتوصيات إلى مكتب أشكنازي، الذي أعطي "الضوء الأخضر" لبناء سيناريو اغتيال وطلب الحصول على معلومات مفصلة عن عودة المقاتلين الأربعة.

إلا أن حدثا جرى خلال أسابيع التخطيط وجمع المعلومات، عرقل عملية اغتيال المقاتلين، اضطر الجيش وسلاح البحرية للتعامل مع قافلة السفن التركية "مرمرة"، التي حاولت فك الحصار عن قطاع غزة في 30 مايو 2010، وخطف الحادث أنظار الجميع حتى في المؤسسة الأمنية.

في 4 يونيو 2010، بعد أيام قليلة من مهاجمة سفينة مرمرة، وصلت معلومة أخرى إلى المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية بأن سفينة مساعدات أخرى "راشيل كوري" ستصل إلى غزة، وقد تم السيطرة عليها من خلال اللواء الثالث عشر بقيادة العميد أ في اللحظة التي دخلت فيها إلى المياه الإقليمية، وتم نقلها إلى ميناء أسدود.

وفي اليوم نفسه، تلقت قيادة البحرية طلبًا للمساعدة في عملية يقودها سلاح الجو، وتتمثل في مراقبة المحور الساحلي بين خان يونس وغزة، وتبين أن هناك معلومات استخباراتية مؤكدة لدى جهاز الشاباك الإسرائيلي تفيد بأن فرقة من كتائب القسام تستعد لهجوم كبير من خلال البحر، وقد أرسلت طائرات مقاتلة لاغتيال الفرقة، لكن الظروف لم تساعد سلاح الجو في القيام بمهمته، لذلك تم تأجيل العملية 24 ساعة وطلب من القوات البحرية المساعدة في العملية.

وأعطى اشكنازي الضوء الأخضر للبحرية الإسرائيلية بالمساعدة في اغتيال الفرقة القسامية، بعد أن وضعت البحرية بين يديه سيناريو للعملية، وأطلق على العملية اسم "مفتش الغذاء". وفي حوالي الساعة 3:00 بعد الظهر، وتحديدا في مقر البحرية، اتصل قائد البحرية بقائد اللواء 13 وطلب منه نشر القوات، وتجهزت القوات والمعدات للقيام بالعملية.

وأشارت المعلومات الدقيقة، التي وصلت لجهاز الشاباك أن الفرقة ستضم 5 مقاتلين، وأنهم سيصلون إلى شاطئ غزة - خان يونس خلال ساعات الليلة، ومن ثم سيبدأون هجوما من خلال البحر وصولا إلى إحدى قواعد جيش الاحتلال أو إحدى المستوطنات، ووفق الخطة الإسرائيلية، فإن سلاح الجو سيتولى مهاجمتهم إن كان ذلك ممكنا، وإن لم يكن كذلك، تهاجمهم البحرية الإسرائيلية.

وكانت العملية الإسرائيلية في عرض البحر تبدو لمسؤولي جهاز الشاباك غاية في التعقيد، فالبحر في غزة مدينة أخرى بحسب أدبيات المؤسسة الأمنية في "إسرائيل" وذلك لكثافة وجود القوارب والناس والمعدات، وهناك صيادون مهرة مهمتهم إبلاغ حركة حماس بأي تحرك مشبوه في البحر، من خلال إشارات متفق عليها بين الطرفين، ويقول مسؤول في جيش الاحتلال "سكان غزة بحارة، لقد ولدوا في البحر. إنهم يسبحون باحتراف واستخدام القوارب أمر طبيعي للغاية بالنسبة لهم".

تلقى قائد اللواء 13 الموافقة على العملية من المراتب العليا، وأجرى التمارين وقدم تأكيدات بأن القوات لن تصاب بأذى، ولكنه شعر بتوتر شديد في اللحظة، التي تقرر فيها بدء الهجوم، فقد صاحبته تخوفات حقيقية، مثل أن يتم إطلاق النار عليهم من الشاطئ، أو أن ينتهي المطاف بأحد جنود البحرية في عمق البحر، بحيث لا يمكن البحث عنه في ظل الظلام والنار، خاصة وأن أهم قاعدة في عمل البحرية هي الانسحاب من ساحة العدو بسرعة.

في تلك اللحظات، تم استدعاء قوة تنفيذية من جهاز الشاباك، كانت قد شاركت في عمليات اغتيال خاصة، أما غرف الشاباك، فقد امتلأت بالشاشات العملاقة، التي تعرض الصور ومقاطع الفيديو من أرض العملية، بما في ذلك صور وأسماء مقاتلي كتائب القسام الخمسة.

وفي الصف الأول من غرفة العمليات، كان "م" رئيس قسم العمليات في الشاباك، يدير العملية، وخلفه كان يجلس نائب رئيس الجهاز يتسحاق إيلان، الذي أشرف على تدفق المعلومات الاستخباراتية والتنسيق بين الوحدات، وكذلك رئيس العمليات في هيئة الأركان العامة تل روسو، وقائد البحرية ميروم وضباط آخرون من جيش الاحتلال الإسرائيلي وقسم عمليات القوات الجوية، وكانت المعلومات والصور تعرض أمام الجميع على الشاشات، وقال مسؤولون كانوا يتواجدون في الغرفة إن ما كان يُعرض من الأرض، ينسجم مع المعلومات، التي أوردها الشاباك حول العملية.

وقالت مصادر عسكرية اطلعت على العملية، إنه تم تحديد أسماء المقاتلين ونقلت المعلومات إلى المتحدث باسم جيش الاحتلال من أجل الإعلان عنها بعد تنفيذ العملية، وكانت الطائرات في تلك اللحظات تحلق فوق قطاع غزة. انتظر مسؤولو جهاز الشاباك لحظة وصول مقاتلي القسام إلى نقطة جغرافية ملائمة، وبعيدًا عن شواطئ غزة، كان مقاتلو البحرية الإسرائيلية، بقيادة العميد أ، في وضع الانتظار.

وقام المقدم "ر"، الذي كان يراقب العملية من إحدى الطائرات، بالنظر إلى كل تلك المعلومات في شاشة القيادة، وكانت وظيفته تحليل الصورة البحرية، والإشارة إلى المسار الذي من خلاله يجب أن تطلق البحرية قذائفها في حال لم يتم القضاء عليهم من الجو، ولأن صورة البحر تتغير كل لحظة بسبب حركة زوارق الصيد في الفضاء المزدحم، فإن تحليل الوضع كان حرجا وتطلب درجة عالية من اليقظة طوال الثماني ساعات التي مرت على الكمين في قلب البحر.

رئيس قسم عمليات جهاز الشاباك، كان في تلك الدقائق يركز بشكل جيد على الشاشات المعروضة أمامه وعلى المعلومات الاستخباراتية التي وصلت، وبعد تقييم الوضع، أعطى أمراً للقوات الجوية بضرب السيارة، التي كان يستقلها المقاتلون، لكن تم تأجيل الهجوم من قبل القوات الجوية للقيود التي فرضها رئيس الأركان قبل العملية، وفي النهاية وصلت السيارة إلى الشاطئ، ولكنه لم يكن بالإمكان مهاجمتهم بسبب الازدحام، وفي تلك اللحظات فهم مقاتلو البحرية بأن العملية ستقع على عاتقهم.

دخول المقاتلين واحدا تلو الآخر إلى البحر، كان موثقا بواسطة طائرة مسيرة، كانت تنقل الصور أولا بأول إلى غرفة العمليات، وطلب من اللواء 13 في البحرية الإسرائيلية في تلك اللحظات ببدء الهجوم، وفي غضون ثوان كان طرادان يشقان طريقهما إلى مقاتلي القسام بسرعة بلغت 30 عقدة، وبحسب مسؤولين كانوا في غرفة العمليات، "كانت كل ثانية مهمة، لأن ما يجري هو بمثابة مناورة صعبة للغاية في الماء. ظلام، مساحة مزدحمة، عوائق في البحر مثل شباك الصيد أو الفخاخ. بالإضافة إلى ذلك، كل واحد من المقاتلين هو عبارة عن مصدر خطر ويجب التعامل معه بسرعة".

واستمر جنود اللواء 13 في الإبحار بسرعة نحو الشاطئ واندفعوا من الجنوب إلى الشمال لمفاجأة المقاتلين، مع الحرص على عدم الاصطدام بقوارب الصيد، وعندما وصلوا لهدفهم فتحوا النار بكثافة، وتم اغتيال المجموعة، التي كانت تنوي القيام بعملية كبيرة انطلاقا من القطاع.

بعد أربع سنوات من هذه العملية، وتحديدا في صيف عام 2014، نجحت كتائب القسام في تنفيذ عملية كبيرة على شاطئ زكيم بعد أن هاجموا قوة بحرية على الساحل وتمكنوا من مهاجمة دبابة لجيش الاحتلال وقوات أخرى. وتبيّن نتائج التحقيق، الذي أجرى من قبل قيادة البحرية الإسرائيلية والقيادة الجنوبية في جيش الاحتلال ويكشف لأول مرة في واللا، أنه لأكثر من 20 دقيقة، لم يلاحظ جيش الاحتلال تسلل اثنين من مقاتلي القسام دخلا إلى الشاطئ أولا، ثم تبعهم اثنان آخران استطاعت أبراج المراقبة رصدهما.

وكشف التحقيق أيضا أنه حتى بعد تحديد وتشخيص وجود مقاتلي القسام، كان من الصعب نقل المعلومات إلى قوات جيش الاحتلال التي وصلت إلى المكان من خلال المحور، الذي عبره المقاتلون، حيث قاموا بتدميره.

أشعلت عملية زيكيم العديد من الأضواء الحمراء في مكاتب المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وأصبح معروفا لدى الجميع بأن حركة حماس تتعامل مع قوتها البحرية على أنها بالغة الأهمية وخصصت لها العديد من الموارد للتدريب داخل وخارج قطاع غزة حتى تتمكن من تنفيذ عمليات كبيرة وخطيرة، وتم تعيين الجنرال يتسحاق ترجمان رئيسا لقسم العمليات، وتعامل واهتم بالمعلومات، التي جمعت حول نشاط كتائب القسام في المجال البحري، وبناء على ذلك تم شن غارات مكثفة على المرافق والمواقع، التي تستخدمها حماس في هذا السياق.

وفي واحدة من المناقشات في مكتب رئيس الأركان السابق غابي أيزنكوت حول القدرات البحرية لحزب الله وحماس، أكد ضباط في البحرية الإسرائيلية أن مقاتلي القسام، الذين نفذوا عملية زيكيم، كانوا يتمتعون بلياقة بدنية عالية، وكانت لديهم قدرة الغوص مع بالونات الأكسجين وأنظمة التنفس المغلقة التي تسمح بتقليل قدرة الجيش على اكتشافهم.

قبل أسابيع قليلة، اجتمع قادة كبار في المؤسسة العسكرية لمناقشة قدرات فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بقيادة الجناح العسكري لحركة حماس، الذي استغل الهدوء النسبي خلال العامين الماضيين لتسريع عمليات تطوير الأسلحة والقدرات الجديدة وتهريب المعدات والأسلحة إلى القطاع وتهريب المواد الخام لإنتاج وتحسين النظم الهجومية في البحر وفي الجو.

وكان من بين القضايا، التي طرحت في المناقشات الأخيرة في المؤسسة العسكرية، التدريبات، التي تجريها كتائب القسام لقواتها البحرية، والإنتاج المستقل لأنظمة الغوص؛ السفن ذاتية القيادة تحت الماء، والطائرات المسيرة واستخدامها في عمليات الرصد وتنفيذ الهجمات. وظهرت خلال النقاش قضية مهمة جدا، لا تقل أهمية عن كل ما سبق، وهي تدفق الأموال من الخارج إلى كتائب القسام. وحذر مسؤولون كبار في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من نجاح رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، والذي يقيم حاليا في العاصمة القطرية الدوحة، في جمع أموال طائلة لصالح القسام.

وبحسب مسؤولين كبار في المؤسسة العسكرية، استطاعت حركتا حماس والجهاد الإسلامي تعويض ما خسرتاه من أسلحة وعتاد خلال حرب عام 2014 على قطاع غزة، ويتطلب تجهيز وتصنيع الصواريخ نظامًا كاملاً لتهريب المواد الخام والإنتاج والنقل والإخفاء في المستودعات وحفر الإطلاق. وبناءً على ذلك، وسعت حماس جهودها لتحسين جودة أنظمة أسلحتها، وضاعفت من عمليات إطلاق الصواريخ باتجاه البحر، ومن إرسال البعثات التدريبية إلى إيران وجنوب لبنان، وما يهم الحركة اليوم هو بناء أنظمة خاصة مستقلة لصناعة الأسلحة.

كما بدأ محور التهريب البحري التابع للقسام بمضاعفة عمليات التهريب، ويبذل جهاز الشاباك جهداً كبيراً في مراقبة المنطقة وإفشال نوايا جميع الفصائل بتهريب الأسلحة والمعدات. وأوضح مسؤول أمني كبير لـ واللا أن حركة حماس تنوي تحقيق عنصر المفاجأة في أي مواجهة قادمة، وهي تقّدر أنها ستنجح في الساحة البحرية بشكل رئيسي من خلال الغواصين المحترفين أو المعدات المتطورة التي تطورها باستخدام المعلومات والمواد الخام التي تم تهريبها إلى غزة، مضيفا، أن "حماس تنوي مهاجمة منشأة حساسة واستراتيجية من خلال البحر في المواجهة القادمة، وهو ما سيؤدي إلى تحقيق ضربة قوية في الوعي الإسرائيلي وشد انتباه الفلسطينيين لنشاط الحركة".

لذلك، في خلفية النقاش حول اتفاق تهدئة بين حماس و"إسرائيل"، يتم طرح سؤالين رئيسيين أثيرا في مناقشات سرية في المؤسسة العسكرية: ماذا ستفعل "إسرائيل" ضد محاولات حماس تعزيز قدراتها العسكرية وخاصة البحرية سواء بالتهريب أو من خلال الإنتاج المحلي؟ وكيف سيتصرف جيش الاحتلال في ظل التهدئة ضد عمليات تهريب الأنظمة والمعدات؟

استدامة . تطوير . بناء
sanad
سند
Construction Resources
للموارد الانشائية
sanad
سند
Trading and Marketing
للتجارة و التسويق
شركة أريحا لصناعة الاسمنت
Jericho Cement Industry Co.
Amia
أميا
Express إكسبرس
www.sanad.ps

إضاءات

السلطة والناس في زمن كورونا

بقلم: نبيل عمرو

إذا سألت رسميا فلسطينيا حول القضايا الداخلية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، لأجابك على النحو التالي "إننا منهمكون في مقاومة كورونا، ومنهمكون كذلك في مواجهة مؤامرة الضم، وكل ما عدا ذلك يمكن أن يتأجل حتى إشعار آخر".

وإذا لاحظنا كيف تتعامل الكيانات الحية مع الجائحة ومع التحديات السياسية، فإننا نرى أنها تعطي اهتماما متوازيا لكل ما تواجهه ولا نرى من يعتبر الجائحة سببا لإهمال أي شأن خاصة وأن مصالح الناس مرتبطة ببعضها البعض ولا مجال للفصل بينها بل ولا مجال للبحث عن أعذار للتخلي عن كثير منها.

ما الذي يواجهه المجتمع الفلسطيني في هذه الفترة ولنسمها فترة الجائحة الصحية المسماة كورونا والجائحة السياسية المسماة صفقة القرن؟

هنالك معادلة مفتعلة وهي أن النجاحات للسلطة أما الفشل فهو من الناس، وهذا المصطلح الذي يستخدم لتفسير كثير من الأمور السلبية في بلادنا يشير صراحة إلى خلل عميق في العلاقة بين السلطة والناس، وهذا أمر لا يحل بالإعلام ولا بالجدل ولا بالمناشدات، وإنما يحل بأداء سليم ومقنع لكل المهام الملقاة على عاتق السلطة.

ليس مطلوبا أن تستخدم الهراوات لإلزام الناس بالتقيد الدقيق بالتعليمات الصحية، فالذي لم تنفع معه الهروات الإسرائيلية لن تنفع معه أي هراوة أخرى، إذا نحن حيال خلل ينبغي أن يعالج ولا جدال في أن إحجام قطاعات واسعة عن الامتثال لتعليمات السلطة له سبب يتصل بتقويم الناس لأدائها في شتى المجالات وليس في مجال إصدار تعليمات الوقاية، فما أسهل أن يقال للناس افعلوا كذا وكذا وما أصعب أن يذعن الجميع.

لو نظرنا إلى حربنا مع كورونا، فإننا وإن كنا جميعا نقدر الجهود التي تقوم بها الطواقم الطبية ومن يتطوع معها، ومن يقدم لها ما تحتاج من إمكانيات، إلا أننا لا نغفل ما يتعين على السلطة أن تقدم وفي واقع الأمر عليها الكثير.

الفلسطينيون عصاميون ويعتمدون كثيرا على أنفسهم حين يحتاجون ذلك في شتى المجالات، ولننظر إلى تفاصيل معركة الخليل مع كورونا بالذات، إن المقوم الأساسي لهذه المعركة هم الناس المنتشرون في جميع أنحاء العالم، والذين تشدهم إلى بعضهم البعض وإلى بلدهم شرايين دم لا تنقطع، وهذا بحد ذاته ما يبعث في نفوسنا طمأنينة دائمة وإذا ما تميزت الخليل عن باقي المحافظات بفعل كثافة واتساع بؤرة الوباء، فإن ما أظهرته الخليل هو سمة مميزة لأهل فلسطين في كل مكان على أرض الوطن وفي الشتات، فلتستفد السلطة من تجربة كهذه وترعى وتدعم بعمل مؤسس ومنظم الإفادة من طاقات الشعب الفلسطيني ليس فقط في مواجهة الجائحة وإنما في التنمية المستدامة التي نحتاجها إذا ما أردنا أن نواصل الحياة والصمود والسعي باتجاه الحرية والاستقلال.

عودة إلى السياسيين وانهماكاتهم المعلنة ونحن نرى ماذا يفعلون ولا يفعلون.

إن حكاية الضم هي حكاية الإجماع الفلسطيني على رفضها وعدم التعاون معها تحت أي ظرف من الظروف، الفلسطينيون ليسوا بحاجة إلى شعارات وهتافات ولا إلى سياسيين يجلسون على المقاعد في الصف الأول يتبادلون الخطب، إن الفلسطينيين بحاجة إلى من يحل لهم المشاكل المتفاقمة التي تعترض حياتهم وحياة أسرهم، الفلسطينيون بحاجة إلى من يصارحهم وبحاجة إلى برامج تخفف الوطأة عن كاهلهم، وحتى الآن لم نسمع شيئا مقنعا في هذا الاتجاه.

كورونا وباء يجب أن نتضامن جميعا في مواجهته وكذلك الاحتلال، ولا أريد اختصار الأمر في الضم، أما الناس الذين بدأوا يجاهرون بالشكوى، فهم ينتظرون حلولا عاجلة، وكل ما تأخر الوقت ازدادت المعضلة استفحالا.

دعم المتضررين بحزمة قروض.. ما بين الدعم والإقراض السليم

بقلم: عيسى قسيس

من المؤكد أن المواطنين في فلسطين مختلفون –أيضا- بتفاوت ثقافاتهم بالتفاعل والتعامل مع جائحة فيروس كورونا، فمنا الملتزم حمايةً لنفسه ولغيره، ومنا غير المبالي السائر بنظرية مناعة القطيع والمتأثر اليوم بشكل كبير نتيجة لذلك وهو الذي يرفض حجر نفسه –وعمله- ويتصرف كأنما ليس هناك فيروس!

أي كان القرار، فإنه سيؤثر على اقتصادنا وإن انتهت الجائحة، فمناعة القطيع يا سادة غير مناعة الاقتصاد، وبالتالي فالأثر علينا جميعا -إن لم نلتزم- سيكون الأمر مدمرا لاقتصادنا الهش أصلا والأخطر أن نبرر ونقنع أنفسنا بأن فتح المحال التجارية سيغطي التزاماتنا المستمرة، هذا لأن مرضنا سيقعدنا ويشكل خطر على حياتنا.

بالنظر إلى أعمالنا، نرى تباطؤا كبيرا بنسبة النمو حسب الإحصاءات المعلنة، لا وببعض المفاصل يوجد شبه شلل انعكس وسينعكس أكثر على معدلات البطالة. إن مشكلة الشيكات لم تنته ولكنها تأجلت تماما مثل دفعات القروض، ولكن بدون فوائد، وهذا أدى إلى زيادة في حجم الدورة التجارية للمنشآت والممولة أصلا من طرفين إما الوكيل / الموزع، وهو الآن مثقل بعدد وحجم الشيكات المرتجعة والتي كما أسلفنا تم تأجيلها "وليس إلغاؤها"، من البنوك التي مولت التجار الكبار الذين صمدوا بوجهه إفرازات الجائحة ولكنهم لا يتحملون ضغطا أكبر/ أكثر لسلامة جميع الأطراف. المطلوب حكمة في التعاطي لأنه لا وجود لوصفة صحيحة.

مما سبق، نستنتج بأنه -وبشكل عام- الذي اقترض هو التاجر المليء وليس المنشأة الصغيرة التي منحها هذا التاجر فترة سداد ليست بقصيرة. هنا يقف البنك حائرا أمام تاجر كبير أخذ التسهيلات ويستمر بالاقتراض لتمويل دورته التجارية / رأس المال العامل، من خلال حمل عبء المنشآت الصغيرة أيضا. هنا أخذ القرار الحكيم بإنشاء صندوق استدامة بقيمة 300 مليون دولار أو مليار شيقل وهو كاف إذا ما تم رفده ببعض المحددات والحوافز التي ترفع حجم الطلب عليه وبالتالي تنجح السبب لإنشائه، وأقترحها كما يلي:-

المصارف كما ذكرت قد أقرضت كبار التجار والآن بعضها جدول وأعاد جدولة بعض التسهيلات. فكيف نطالبها بإقراض أعلى ولمن؟، هنا يجب طلب المستطاع من البنوك وتوفير ليس فقط السيولة، وهي مرتفعة في عملة الشيقل بالأخص، ولكن ضبط مخاطر عدم السداد، لأن البنك إذا ما تعثر المقترض ستكون التكلفة عليه مهلكة -ليست صعبة أبدا- لأن المعيار المحاسبي "9" أصبح يطالب البنك بالتخصيص -من ربحه ورأس ماله- ليس عند حصول تعثر ما في التسهيلات ولكن احتساب المخصص من اليوم الأول حول احتمالية التعثر "PD"، وهنا نسأل طالب مدرسة بالصف الرابع هل احتمالية التعثر في زمن الكورونا مرتفعة؟ الجواب واضح.

تعتبر نسبة التعثر في فلسطين أكبر وسام لسلطة النقد وأفضل بوليصة تأمين للبنوك الوافدة، فأموالهم بأمان لأن ثقافة التعثر عندنا -بشكل عام- مبنية على عدم استطاعة الدفع وليس عدم النية بالدفع. بالطبع الشكر والتقدير لكفاءاتنا في دوائر التسهيلات التي تدرس بمهنية وأنا شاهد على ذلك، وهذا واضح بجميع أرقامنا وإحصاءاتنا. وهنا أقول الطلب من البنوك بالإقراض شيء والموافقة بالمنح شيء آخر فمن غير المعقول التهور بالإقراض لحماية الاقتصاد ولكن اتباع الإقراض السليم ولمستحقه كفيل بحماية الاقتصاد.

إن مأساة المقاصة في الأشهر السابقة وما حصل ويحصل نتيجة لذلك يجب ألا يرعب صانعي القرار بالمصارف، فخيار إرجاع الشيكات لجميع المصدرين والطريقة التي يتعاملون فيها وهم الأقل تضررا لا بل الأوفر حظا بالبيع بأيام الطوارئ، لا تنطوي على دفعات القروض "وهي أيضا التزامات كالشيكات"، فقد نفذت بطريقة مهنية وما زالت، وهنا درس آخر يجب أن نتعلمه.

إن استمرار صناديق ضمان القروض بالعمل على مدى أكثر من خمسة عشر عاما وضمانها للقطاع المصرفي بتسهيلات منخفضة التعثر بمئات ملايين الشواقل وعدم إفلاسها نتيجة ارتفاع نسب التعثر مثلا، كفيل باستخلاص العبر واستغلال هذه الصناديق في وقتنا هذا وإنشاء صناديق جديدة. أوصي هنا لصانعي القرار بالتحاور في هذا المضمار وإشراك لا بل اشتراط ضمان حزمة القروض المذكورة أعلاه من مؤسسات ضمان القروض وبنسب وآجال متفق عليها. وهنا نقول بما أن قاعدة مخاطر أعلى = سعر فائدة أعلى والعكس صحيح، فإن الإقراض بنسب فائدة 3% يصبح مبررا حكما. وهنا نسأل: هل البنوك بحاجة إلى سيولة للإقراض بحجم 300 مليون دولار، أم بحاجة إلى حماية / ضمانات لفتح شهيتها على الإقراض وتبرير خفض سعر الفائدة؟

بالنهاية نقول: إن كان ولا بد من دعم الاقتصاد بقروض مثل باقي الدول، فالأولى أن تكون مضمونة سيما وأن ثمن الضمان ممكن دعمه من أكثر من طرف.

وتنتصر المصلحة العليا لشعبنا

بقلم: سامي سرحان

وأخيرا انتصرت المصلحة الوطنية العليا للشعب العربي الفلسطيني على الفصائلية والانقسام والمسائل الخلافية الثانوية التي توقفنا عندها طويلا، وما كان لنا أن نقف هذا الزمن لتصبح قضيتنا ثانوية في صراع المنطقة وعرضة للتصفية أرضا وشعبا، ويراهن المطبعون وبنيامين نتنياهو ودونالد ترامب على ديمومة الانقسام وتغذيته بالمال والأوهام.

وترجم لقاء فتح وحماس الذي مثله جبريل الرجوب وصالح العاروري، خطوة متقدمة على طريق تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية في مواجهة صفقة القرن وتفرعاتها وأهمها قرار الضم الذي بات هدفا مشتركا في برنامج حكومة الرأسين نتنياهو – غانس ومباركة إدارة ترامب.

ويحظى التوجه الوحدوي الذي بدأته فتح وحماس بتأييد وإجماع فلسطيني شعبي وفصائلي وحزبي في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وقد أعلنت حماس أنها ليست بديلا للمنظمة ولا تسعى لذلك وأنها مستعدة لدفع ثمن المصالحة بكل ما تعني الكلمة.

ولا شك أن تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية ودخول حركة حماس في أطرها وكذلك الجهاد الإسلامي والقوى الفاعلة في الساحة الفلسطينية في الداخل والشتات هو الخطوة الأهم بعد اللقاء الثنائي التي ينتظرها كل فلسطيني للاتفاق على برنامج مواجهة للرهان الإسرائيلي على فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية وضم الضفة الى الكيان الإسرائيلي وطمس المشروع الوطني الفلسطيني وتضحيات الشعب الفلسطيني على مدى قرن ونيف في مواجهة المشروع الصهيوني.

ولا نشك أن التوجه الوحدوي الفلسطيني أربك حسابات إسرائيل في المقام الأول التي راهنت على ديمومة الانقسام وعملت من أجله على مدى 15 عاما، كما أربك حسابات بعض الأعراب المنقسمين على أنفسهم ولكنهم موحدون في الرهان على التطبيع مع الكيان الإسرائيلي على اعتبار أن إسرائيل هي الحامية المستقبلية للأنظمة المطبعة من غضبة شعوب المنطقة عربا ومسلمين ومسيحين.

وندرك أن مسيرة الوحدة الوطنية بعد اللقاء الثنائي لا تزال تراوح مكانها رغم الأجواء الإيجابية التي تعم فلسطين والعالم العربي أصدقاء الشعب الفلسطيني.

ولا شك أن شح الموارد المالية للسلطة الوطنية يعكس أثره على الدفع قدما بالمصالحة ذلك أن المصالحة جاءت في ظروف اقتصادية غاية في السوء أولا لانعكاس جائحة كورونا على الحالة الاقتصادية للسلطة وتراجع واردات الخزينة العامة من الضرائب والجمارك، وثانيا توقف إسرائيل عن تحويل مستحقات السلطة من أموال المقاصة وربط التحويل بإعادة التنسيق والاتصال على النحو السابق لإعلان الرئيس أبو مازن أن المنظمة في حل من الاتفاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة وأي تنسيق بما في ذلك التنسيق الأمني الذي اعتبرته حركة حماس ومختلف الفصائل بما في ذلك حركة فتح سببا لعدم التوصل إلى اتفاق ينهي حالة الانقسام، إضافة لأسباب أخرى كثيرة منها الرؤية المختلفة حول إشكال النضال السياسي والدبلوماسي والقانوني أو المقاومة الشعبية والمقاومة المسلحة وضرورة وحدة القرار في كل من مراحل النضال وهل يمكن استخدام هذا الشكل أو الآخر أو الدمج بينهما ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وثالثا: توقف أو لنقل شح الدعم المالي العربي والأوروبي وتوقف الدعم الأمريكي للسلطة وللأونروا ولبعض المشاريع التي ترعاها، ويظهر توقف الدعم العربي والأوروبي تواطؤ الجانبين مع المخطط الصهيو-أمريكي لتركيع الشعب الفلسطيني وقيادته للقبول بصفقة القرن رغم الرفض الواضح والحازم للصفقة الذي أبدته القيادة الفلسطينية وعلى رأسها السيد الرئيس أبو مازن الذي شكل رفضه الواضح وغير المتردد منذ أول يوم ظهرت فيه الصفقة "الصفعة" وبدت أساسا للرفض الفلسطيني والعربي والدولي وبدت تظهر أهدافها في تصفية القضية الفلسطينية وشطب حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران 1967. لقد كان قبول منظمة التحرير الفلسطينية بإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967 نقطة جدل مع حركة حماس التي ترى في فلسطين التاريخية وطنا للشعب الفلسطيني وحقا له في إقامة دولته على كامل فلسطين إلى أن عدلت حماس رؤيتها بقبول إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران (الضفة - غزة - القدس الشرقية) وعاصمتها القدس الشريف. واشترطت للقبول بذلك أن تكون الدولة الفلسطينية العتيدة خالية من جميع المستوطنات الكبيرة والصغيرة والتأكيد على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وفق قرار الأمم المتحدة رقم 194.

ولم يكن هناك تعارض في ذلك مع برامج حركة فتح وكذلك برامج م. ت .ف التي تتمسك بحق العودة باعتباره جذر القضية الفلسطينية والسبب الرئيسي في إدامة الصراع مع العدو الإسرائيلي كما تتمسك بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 وإزالة لمستوطنات وضمنت ذلك في المبادرة العربية التي اعتمدت في قرارات كثيرة للأمم المتحدة.

غير أن نية إسرائيل ضم أجزاء من الضفة الغربية وفرض سيادتها على نحو 30% من الضفة وتحرير عشرات الآلاف من فلسطينيي الداخل من حق المواطنة في إسرائيل وربط مصيرهم بالمجهول وفق صفقة القرن؛ بدد أحلام الشعب الفلسطيني في إقامة دولة خاصة ولو على جزء هزيل من وطنه التاريخي (22%) بل يتهدد مشروع الضم الشعب الفلسطيني كأفراد ومجموعات بالترحيل القسري وتهجيرهم والاستيلاء على مدنهم وقراهم أي أن نكبة جديدة ووعد بلفور جديد في الطريق لتحديد مصير الفلسطينيين.

ولم يكن هناك شيء أكبر من هذا التهديد والمصير المجهول ليوقظ الشعب وقيادته من وهم السلام المنشود مع دولة عنصرية يقودها شخص مسكون بالعنصرية والغرور والعظمة التي لا تقف عند حد وتتغذى بالأوهام التوراتية وإنكار الحقيقة الفلسطينية الضاربة في تاريخ الإنسانية قبل التوراة وبعد الإنجيليين وحماقات ترامب ومستشاريه الصهاينة الذين يرون في بنيامين نتنياهو الفاسد سيد العالم.

هذا الخطر الداهم والتحديات المتمثلة بصفقة القرن والضم والتطبيع العربي الرسمي يفرض على الحركة الوطنية الفلسطينية بمختلف فصائلها وأحزابها وحركاتها وخصوصا فتح وحماس والجهاد والشعبية وحزب الشعب الخ .. وشعبنا أينما تواجد الاتفاق والتوافق على رأي واحد وهدف واحد في هذه المرحلة وهو التخلص من الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 والتمسك بحق العودة وفق القرارات الدولية ووضع القضايا المختلف عليها جانبا وليس فقط رفض أو تأجيل الضم.

لقد استبشر شعبنا خيرا بلقاء فتح وحماس وبالتصريحات التي تلت اللقاء وأسقط الاجتماع الثنائي الانقسام الفلسطيني الذي اتخذه بعض الأعراب وبعض المتربصين بالحق الفلسطيني ذريعة للتطبيع أو التنكر للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني والتجرؤ على المقاومة الفلسطينية وتاريخها بالصمود والتضحيات وما يطمئن الفلسطيني بعد الاجتماع الثنائي (فتح وحماس) أن كلا من فتح وحماس تقف كل واحدة منهما موحدة حول المصالحة وحتمية إنهاء الانقسام وتوحيد الصف الفلسطيني كمقدمة لتوحيد موقف شعبي عربي داعم ومساند ومشارك للشعب العربي الفلسطيني والقضية المركزية للأمة العربية وفرض ذلك الموقف على الأنظمة العربية التي تتفلت من التزاماتها القومية متعذرة بالأوضاع الداخلية المتردية، والتي لا تدرك حتى الآن أن أوطانهم وشعوبهم وثرواتهم هي هدف المشروع الصهيو-أمريكي وعندها لن تبقى حاجة لوكلاء تابعين يسمون حكاما أو قادة أو أمراء أو رؤساء أو ملوكا.

فالمشروع الصهيوني لم يتوقف منذ أن وضع هدفا له بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين منذ القرن التاسع عشر ورفع شعار "حدود إسرائيل من الفرات إلى النيل".

ووحدة الشعب الفلسطيني تعزز أدوات التصدي للمشروع الصهيوني وصولا إلى جبهة عربية- إسلامية ودولية مساندة تصد الأطماع الصهيو-أمريكية رغم كل ما ينتاب الجسد العربي في أقطاره العديدة من أمراض وعوارض كنا نظنها لوقت قريب عوارض طارئة وأذابتها أمراض مزمنة استوطنت بالقطرية والسلطة المطلقة والثروة المفسدة وقد آن الأوان للاستيقاظ من الغفلة المهلكة فنحن شعب يستحق واقعا خيرا من واقعه ومستقبلا يليق بتاريخه المشرق لا بمصير ملوك الطوائف.

الحدث الفلسطيني
صحيفة أسبوعية متخصصة
تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر
رئيس مجلس الادارة
سامي سرحان
رئيس التحرير
رولا سرحان
المدير العام
طارق عمرو
رام الله – الماصيون – عمارة سحويل – الطابق الأول
صندوق بريد 3738، البيرة، فلسطين
هاتف: 9717 297 2 970+
فاكس: 9719 297 2 970+
alhadath@alhadath.ps
www.alhadath.ps
facebook.com/alhadathnews
https://twitter.com/Alhadathpal
الإخراج الفني
idesign...
www.idesign.ps
الطباعة: مطابع الأيام – رام الله

بنك فلسطين
BANK OF PALESTINE

توجيهي 2020

فرحتكم رح تكبر

مع بنك فلسطين

افتحوا حساب توفير أو غذوا حسابكم بقيمة $100 أو أكثر

وحمّلوا تطبيق بنكي

لتشاركوا بالسحب على 5 جوائز

قيمة كل جائزة 1000 دولار

لمزيد من المعلومات وإصدار البطاقة من خلال فروع بنك فلسطين

1700 150 150

BOP WhatsApp
00970 593 666 666

خاضع لشروط الحملة وأحكام البنك